

تقديم

تطرح قضية التنمية الاقتصادية في العراق اليوم بقوة بعد سقوط النظام السابق ومنذ أكثر من ثلاث سنوات، ويأتي هذا الطرح منسجماً مع ما يعانيه العراق من مشاكل كبيرة في المجالات كافة، وتأتي المشكلات الاقتصادية في صدارة تلك المشكلات، وقد زاد الوضع صعوبة بعد فقدان العراق للكثير من مقوماته الاقتصادية والاجتماعية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، وانهيار البنية التحتية للاقتصاد العراقي نتيجة للعمليات العسكرية وما تلاها من انفلات الوضع الأمني الذي أدى إلى تدمير كامل للعديد من المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية، الأمر الذي خلق صعوبات مضافة للصعوبات السابقة الناجمة عن الحصار الاقتصادي الدولي والسياسات الخاطئة التي تبناها النظام السابق والتي جعلت من الاقتصاد العراقي خاوياً غير قادر على تلبية الحاجات المحلية، ومنذ أكثر من ثلاث سنوات من انهيار ذلك النظام، فمزال العراق يتخبط في مشكلات عديدة تكاد تعصف بمجمعه بمجمله، فمابين تبني سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومابين حاجات الشعب الملحة وارتفاع الأسعار المضطرد، تظهر المعاناة واضحة في الأوساط الشعبية وخصوصاً الفقيرة، لذلك تأتي هذه الدراسة لتتصدى لمواضيع غاية في الأهمية، أولها البحث الذي قدمه الأستاذ الدكتور حاكم محسن حول مدى الاستفادة من تجربة الدول الآسيوية (مجموعة النمور) في النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية في العراق ومحاولة وضع إستراتيجية ملائمة لطبيعة الاقتصاد العراقي وما يعانيه من مشكلات اقتصادية جمة، وتأتي هذه المحاكاة لتتسجم مع الطروحات الايجابية في السعي نحو النهوض بالاقتصاد العراقي.

أما البحثان الآخران اللذان وضعتهما الباحثة هدى ألدعيمي، فهما يتصديان لقضيتين مهمتين هما، البطالة والتعليم، ومحاولة الربط بين مخرجات التعليم وما يعاني منه العراق من بطالة في أوساط الشباب ، الخريجين خاصة، وتأتي البطالة وترتبه من مشكلات وانعكاسات اجتماعية في مقدمة الملفات التي يجب التصدي لها عند التخطيط للنهوض بالاقتصاد فضلاً عن وجوب دراسة مخرجات التعليم وتكييفها بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد العراقي واحتياجاته.

من هنا فان مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية إذ يضع هذا المطبوع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في العراق، والأكاديميين والباحثين، فإنه يسعى إلى تعميم الفائدة

وخلق وعي اقتصادي عام بالمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، كما يتمنى المركز للباحثين دوام التوفيق، ويتمنى عليهم استمرار التعاون مع المركز، خدمة لبلدنا العراق وشعبه.

والله الموفق

د. احمد باهض نقي *

* تدريسي/المعهد التقني/ كربلاء و مدير مركز الفرات للتنمية الدراسات الاستراتيجية

الفصل الأول

مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول النمر الآسيوية

(ماليزيا وكوريا الجنوبية نموذجاً مع الإشارة إلى العراق)

د.حاجم محسن محمد *

* عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

تمهيد

تعد التنمية هدفاً تسعى إليه جميع الدول التي لم تصل إلى مرحلة التنمية وبمعنى آخر التنمية هدف الدول المتخلفة سعياً للوصول إلى مراحل متقدمة، وقد اختلفت الدول الآسيوية في مستوى الوصول إلى التنمية، فالبعض منها تجاوز مرحلة التنمية وأصبحت دولاً تعد بالمقياس المعتدل دولاً متقدمة وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل سهلت الوصول إلى هذا المستوى، ومن بين هذه الدول دول جنوب شرقي آسيا، التي أطلق عليها مصطلح (النمر) للقفزات التنموية التي وصلت إليها، وبما إن الاستفادة من التجارب التنموية لبعض الدول هي حق مشروع وهي تعبير عن سعة الأفق الفكري والذهني لمتخذي القرارات على رأس هذه السلطة بعدها صاحبة القرارات الفاعلة في ميدان التنمية، وفقاً لذلك فإنه من المفيد استعراض هذه التجارب التنموية لدول النمر الآسيوية التي نعمت باستقرار سياسي وحقت تقدماً اقتصادياً أصبح موضع اهتمام العالم حتى أصبح يطلق عليها (النمر) ومدى إمكانية الاستفادة منها في وضع صورة لهذا التطور التنموي للاقتصاد العراقي الذي تعرض لحروب عدة وآخرها الاحتلال الأمريكي البريطاني الذي حطم الهياكل الارتكازية للبلاد وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دولتين محتلتين للعراق أساءتا استخدام القوة ضد شعب اعزل وسيطرت على موارده النفطية، وقد جاء هذا البحث ليستعرض تجربة دولتين من دول النمر هما: (ماليزيا وكوريا الجنوبية) موضعاً مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هاتين الدولتين والمقومات التي ساعدت في وصولهما إلى مستوى متقدم من التنمية، وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً:

أ- مشكلة البحث :

يعد العراق واحداً من الدول الغنية بالنفط إضافة إلى كونه بلداً زراعياً وفيه نهران تميز عن دول العالم في ذلك، ولكن

فقدان مقومات التنمية جعلته بلداً يعد ضمن إحصائيات الأمم المتحدة من الدول الفقيرة إضافة إلى سوء إدارة الأموال والاستثمارات وغياب الديمقراطية خلال المدة السابقة مما جعل القرار السياسي قراراً منفرداً واثراً ذلك بشكل سلبي على القرارات الاقتصادية.

ب- هدف البحث :

يسعى البحث إلى إبراز أهم مؤشرات التنمية في دولتين من دول النمر الآسيوية والتعرف على المقومات التي ساعدت هذه الدول للوصول إلى مستوى متقدم من التنمية وإمكانية الاستفادة منها في صياغة سياسة اقتصادية ذات آثار إيجابية على المجتمع العراقي.

ج- فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها (يعد توفر مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، إضافة إلى الموارد الاقتصادية، من أبرز عوامل النجاح للتنمية).

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية ونظرياتها

أ- مفهوم التنمية الاقتصادية :

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها الانتقال من وضع اقتصادي معين إلى آخر أفضل من سابقه وتجعل اقتصاد الدولة قادراً على التحرك والنمو والتطور ومواجهة تحديات العولمة وأنشطة الشركات متعددة الجنسية (بينايون، 2002، ص125-129).

وتتضمن التنمية الاقتصادية تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وأهم متغيرين أساسيين في الهيكل الاقتصادي هما ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي من الناتج يقابله انخفاض في مساهمة القطاع الزراعي وتزايد نسبة سكان المدن قياساً بسكان الريف والعنصر الثالث هو أن يكون لسكان الدول المساهمة الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية ومقابل هذه المساهمة التمتع من قبل السكان بمنافع التنمية ولا تقف التنمية عند ارتفاع دخل الفرد وإنما يتطلع الناس في أي دولة تنهج التنمية إلى تحسين أحوالهم الصحية والتعليمية والتمتع بكافة أنواع الخدمات (رومير وجراس، 1995، ص31-36).

ونعتقد أن تصور المساهمة على القطاع الصناعي في التنمية تصور في تعريف ومفهوم التنمية إذ إن المساهمة للقطاعين الصناعي والزراعي معاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دليل على التنمية المتوازنة الصحيحة لاسيما إن نوع القوى العاملة في القطاعين تختلف من حيث المهارات والقدرات وبالتالي ما يحتاجه القطاع الصناعي من مهارة تختلف عن ما يتطلبه القطاع الزراعي، وتحتاج التنمية الاقتصادية إلى استقلال سياسي واقتصادي للدولة وفك ارتباطها بدول قد تعمل على تسيير حكومات هذه الدول وتحتاج إلى دعم حكومي وشعبي يسهل تحقيق مقاصدها التنموية.

ب- نظريات التنمية

عرض الاقتصاديون عدة نظريات وبرز هذه النظريات:

1- نظرية الدفع القوية (Theory of the Big Push)

جاءت هذه النظرية رداً على الأسلوب التدريجي في التنمية بعده أسلوباً غير مضمون النجاح وبيبر مؤيدو هذه النظرية تسكهم بالنظرية ذات الدفع القوية بعدم قابلية دوال الإنتاج والطلب والادخار والجهد الإنمائي للتجزئة إضافة إلى عدم إمكانية التخصيص في دالة الهدف حتى على مستوى نظرية التوازن الساكن ولذلك يتطلب تحليل نظرية الدفع القوية تحليل الركائز التالية للنظرية:

1) الحد الأدنى من الاستثمار تحليلاً ضمن إطار عدم قابلية عرض الادخارات للتجزئة0

2) معدل النمو الاقتصادي متغير تابع لمتغير الناتج وبالتالي فهو متغير تابع لرأس المال ومعامل رأس المال والذي بدوره يؤثر مستوى الإنتاجية0

2- نظرية النمو المتوازن والنمو اللامتوازن :

(of Bul and un Balandced Growth The theory)

أن النمو المتوازن يركز على توجيه الاستثمار إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة بينما يرى النمو غير المتوازن إن تركيز الاستثمار في عدد محدود من النقاط الأساسية أو الارتكازية في الاقتصاد القومي ورغم ما يشاع عن انفصال وتناقض النظريتين إلا إن فيهما كثير من السمات والعناصر المشتركة، إذ تستخدم كل منهما المفورات الخارجية وقد نادى كثير من الاقتصاديين بضرورة سيادة التخطيط كإطار للتنمية وإن فعالية هاتين النظريتين لا تنم إلا إذا ساد التخطيط كأسلوب للتنمية0

3- نظرية أقطاب (مراكز) النمو Theory of Growth Poles هذه النظرية على قطب أو مركز (صناعة) معين بعد هذه الصناعة راجحة ولها سوق رائج وتتمتع بقدرة وسيطرة متميزة وإن مركز النمو لا يتحدد بالصناعة المحركة وإنما

يجب عليه أن يلعب دور المسيطر على المجال المحيط به ولذلك فإن كلمة مركز النمو تدخل بشكل عام على مجال واسع أو ضيق ويجب كذلك أن يكون مركز النمو باستطاعته إحداث تغييرات هيكلية في مختلف القطاعات الأخرى وذلك من خلال التأثير على الإنتاجية لهذا القطاع وإنما اختياره يتأثر بالثروات الطبيعية في البلد وحجم الوحدات المنتجة والطلب الداخلي والخارجي على حد سواء 0

4- نظرية التغييرات الهيكلية (Change theory ructural)

تركز نظرية التغييرات الهيكلية على الآلية التي بواسطتها تستطيع الاقتصاديات المتخلفة نقل هيكلها الاقتصادية الداخلية من هيكل تعتمد بشدة على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضر وأكثر تنوع ولاسيما باعتماد الصناعات التحويلية والخدمات وتستخدم هذه النظرية أدوات النظرية الكلاسيكية المخزنة كالمسعر وتخصيص الموارد وكذلك تستخدم القياس الاقتصادي الحديث لعرض الكيفية التي تتخذ عملية التحول موقعها وهناك أسلوبان هما نموذج الاقتصادي لويس والموسوم قطاعان بفيض عمل والتحليل التجريبي أنماط التنمية (النجار وشلاس، 8991 ص 203-271) 0

ثالثاً: الموارد الاقتصادية Economic Resources

تعتمد بعض الدول في جنوب شرقي آسيا باستقرار سياسي وحقت تقدماً اقتصادياً أصبح موضع اهتمام دول العالم حتى أطلق عليها اسم النمر، وشاع استخدام هذا المصطلح وتعني كلمة النمر معدلات غير مألوفة تصل فيها إلى 10% في السنة وهذا يعني إن هذه الدول حققت نقله نوعية يشار إليها (المباح، 1999، ص 48). رغم إن مواردها الاقتصادية لا تصل إلى ما لدى العراق من موارد بالمقارنة الاعتيادية.

أ- ماليزيا :

يبلغ عدد سكان ماليزيا (22.63) مليون نسمة ومساحتها (239.744) كم² وتقع في قلب جنوب شرق آسيا شمال خط الاستواء وتتكون من جزأين، الجزء الشرقي ويضم جزيرتي صاح وسارواك والجزء الغربي هو شبه جزيرة الملايو ويطل الجزءان على بحر الصين الجنوبي، كما يحيط بالجزء الغربي مضيق ملقا من الغرب ولها حدود مع ثلاث دول يحد الجزء الغربي من الشمال تايلند ومن الجنوب سنغافورة، أما الجزء الشرقي فيحده من الجنوب اندونيسيا، أما أهم منتجاتها الزراعية (المطاط والزيوت والأخشاب والكاكاو والتوابل والرز) وشملت منتجاتها الصناعية (الصلب، تجميع وسائل النقل، السلع المطاطية والأسمدة) أما الموارد الطبيعية فهي القصدير في المقدمة والنفط بالدرجة الثانية ثم النحاس والأخشاب والمطاط الطبيعي وبرز صادراتها المطاط والقصدير والأخشاب والزيوت والمكائن ومعدات النقل أما الاستيرادات فهي تشمل المكائن ومعدات النقل والمواد الكيماوية والسلع المصنعة والمواد الغذائية، لها علاقات دولية مع مختلف دول العالم وتستورد النفط من السعودية وإيران ومن الكويت ولغاية 1988 لم تتجاوز قواتها العسكرية (110) ألف فرد منها (90) ألف قوة برية و(9) ألف قوة بحرية وقواتها الجوية (11) ألف لديها حوالي (70) طائرة مقاتلة.

ب- كوريا الجنوبية

تبلغ مساحة كوريا الجنوبية (98.859) كم² وعدد سكانها (47.34) مليون نسمة، وتقع في شمال قارة آسيا وتشكل الجزء الجنوبي من شبه جزيرة كوريا، وتطل على البحر الأصفر من الغرب وبحر اليابان من الشرق شمال خط الاستواء ولها حدود مع دولة واحدة هي كوريا الشمالية، وأهم منتجاتها الزراعية هي الرز والقمح والشعير والتبغ والخضروات، أما المنتجات الصناعية فهي تشمل المنسوجات، الألبسة، مواد غذائية مصنعة، أسمدة كيماوية، المواد الكيماوية والخشب المضغوط والفحم و مواد الأجهزة الالكترونية والفلوآد وأخيرا السيارات وبرز مواردها الطبيعية هي التنجستون والفلورايت والكرافيت وبرز صادراتها السيارات والسفن والمنسوجات والمكائن والمعدات الكهربائية والأخشاب والصناعات الجلدية وأهم الاستيرادات هي النفط والحديد والأخشاب والمواد الغذائية والكيماويات والمعادن أما قدراتها العسكرية، فإن عدد قواتها العسكرية يتجاوز (601.000) ألف فرد منها (520) ألف قوات برية و(25) ألف بحرية وقواتها الجوية يتجاوز (35) ألف فرد ولديها ما يقارب (500) طائرة حربية ومعظم سلاحها من الولايات المتحدة الأمريكية ولديها مفاعلات نووية تتجاوز 7 مفاعلات لغاية عام 1986 والسبب في ذلك خلافها مع كوريا الشمالية ذات النظام الماركسي.

ج- العراق :

تبلغ مساحة العراق ما يقارب (443.000) ألف كم² وهي ضعف مساحة ماليزيا تقريباً وتتجاوز أربعة أضعاف مساحة كوريا الجنوبية ويقع العراق في الجزء الشمالي الشرقي للوطن العربي وله حدود مع تركيا شمالاً والسعودية والخليج العربي جنوباً وإيران شرقاً وسوريا والأردن غرباً وأهم المنتجات الزراعية هي الحبوب والخضروات والفاكهة وأبرزها النخيل والقطن والتبغ والتبناك ويوجد في العراق (48) مليون دونم صالحة للزراعة فضلاً عن الثروة الحيوانية التي تشتمل على الماشية والأغنام والدواجن وخلايا النحل وتربية الأسماك، أما الثروة المعدنية، فإن النفط يعد من أبرز الثروات المعدنية والغاز الطبيعي والكبريت فضلاً عن المعادن الأخرى ويعد العراق مالك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم وربما سيكون الأول إذا ما أضيفت إليه اكتشافات جديدة لم يتم البدء بتنفيذها بسبب إخفاقات الحكومة السابقة في

إدارة اقتصاديات البلاد وانشغالها في حروب أنهكت البلد وقوضت معالم التنمية فيه وأعادته الاحتلال إلى عشرات السنين الغابرة ولكن الموارد متوفرة إذا ما توفرت له حكومة وطنية مخلصه تدعم مسار التنمية الوطنية في مجالاتها المختلفة (المتوازنة) والمستديمة.

رابعاً : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

1- الدخل القومي الإجمالي (Gross National Income)

يعد الدخل القومي الإجمالي واحداً من ابرز المؤشرات المعبرة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم إن هذا المؤشر لا يعبر بشكل سليم عن العدالة الاجتماعية للتوزيع وذلك لاختلاف نصيب الأفراد من هذا الدخل، إذ يرتفع هذا المستوى لدى بعض الأفراد والفئات الاجتماعية وينخفض لأخرى ولكنه معبر عن مستوى الدولة ويكشف الجدول رقم (1) إن متوسط الدخل خلال مدة البحث البالغة أربعة عشر سنة بلغ (200.855) مليار دولار ولكن أعلى مستوى بلغ سنة 2000 إذ كان (313.248) مليار دولار في حين انخفض سنة 2001 إلى (308.966) مليار دولار لدولة ماليزيا وبلغ معدل النمو 10.49% وهو معدل جيد وقبول ورغم ذلك فإن هذا المعدل يقل عن معدل النمو في جمهورية كوريا الجنوبية إذ كان 16.49% وبمتوسط دخل للمدة (338.546) مليار دولار وأعلى مستوى كان سنة 2001 وأدنى مستوى سنة 1988 في حين كانت أعلى نسبة نمو في كوريا الجنوبية سنة 1992 وبلغت (29.1%) في حين كانت أعلى نسبة نمو لماليزيا سنة 1993 وكانت (14.9%) ويعبر ذلك عن مستوى الانتعاش الاقتصادي لهاتين الدولتين في السنوات الأدنى من التسعينات.

جدول رقم(1)

الدخل القومي الإجمالي (GNI)

للسنوات 2001-1988 (مليار دولار)

السنة ماليزيا نسبة النمو% كوريا الجنوبية نسبة النمو %

19.6 131.061 14.7 87.286 1988

12.7 147.770 13.7 99.330 1989

20.9 178.628 14.8 112.017 1990

21.1 216.303 12.5 128.324 1991

29.1 245.388 11.2 142.676 1992

12.9 277.108 14.9 163.928 1993

16.5 322.812 13.5 186.049 1994

16.6 376.316 14.0 212.095 1995

10.8 417.108 14.1 241.931 1996

33.7 450.853 20.1 266.699 1997

14.2 436.598 6.4 267.922 1998

9.2 476.598 4.4 279.878 1999

8.9 519.227 9.1 313.248 2000

4.6 543.875 40.1 308.966 2001

المتوسط 16.49 338.546 94.10 200.855

2002Your book Washington , USA , , International financial statistics

• لكن الشائع بين الاقتصاديين إن هذا المؤشر اقل المؤشرات والمعايير الإحصائية قبولاً سواء كان للمقارنة بين مستوى النمو الاقتصادي داخل البلد أم للمقارنة بين مستويات الدخل في دول مختلفة، إذ تعد الدول الأكبر في مستوى أو معدل النمو متقدمة قياساً بقريناتها (التجار وشلاش، 1991، ص93).

2- معدل دخل الفرد :

يعرض الجدول رقم (2) معدل دخل الفرد في كل من دولتي ماليزيا وكوريا الجنوبية ففي سنة 1988 بلغ دخل الفرد الماليزي (5.153) ألف دولار أخذاً بالارتفاع إلى أن وصل أعلى مستوياته لعام 2001 إذ بلغ (13.653) ألف دولار وبمتوسط نمو 7.9% للمدة في حين بلغ أعلى نسبة نمو (11.9%) لسنة 1988 عن سنة 1987 وذلك لانخفاض دخل الفرد في هذه السنة أما دخل الفرد في كوريا الجنوبية فقد بلغ (3.118) ألف دولار لسنة 1988 ثم اخذ بالارتفاع حتى وصل أعلى مستوياته سنة 2001 أيضاً إذ كان (11.489) ألف دولار وبمتوسط نمو (11.9%) وكانت أعلى نسبة نمو

بلغت (15.4%) سنة 1995، وتعد هذه المعدلات جيدة إذا ما قيست بمعدلات دخل الفرد في الدول العربية وبعض الدول الآسيوية الأخرى عدا الدول النفطية التي يعد النفط المصدر الرئيسي للثروة فيها، وقد جاء هذا التحسن بفضل النمو الاقتصادي وهو المؤشر الذي ركزت عليه كثير من الأنشطة الإنمائية الوطنية وبما ينسجم مع توجهات السياسيين والاقتصاديين الأمر الذي أدى إلى تجاهل الجانب البشري للتنمية ولذلك اخذ هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة بالاهتمام، (يوسف، 2000، ص70-71) ويعود سبب انخفاض معدل دخل الفرد في كوريا الجنوبية إلى زيادة عدد سكانها .

جدول رقم(2)

معدل دخل الفرد(ألف دولار)

للسنوات 2001-1988

السنة ماليزيا نسبة النمو% كوريا الجنوبية نسبة النمو %

18.4 3.118 11.9 5.153 1988

11.6 3.481 9.2 5.625 1989

19.7 4.167 12.00 6.299 1990

19.9 4.995 9.8 6.918 1991

12.3 5.609 8.3 7.493 1992

11.8 6.271 11.9 8.381 1993

15.3 7.231 10.4 9.252 1994

15.4 8.346 10.9 10.261 1995

9.7 9.159 11.4 11.428 1996

7.0 9.803 7.7 12.313 1997

4.1 9.404 1.9 12.079 1998

8.2 10.171 2.00 12.324 1999

8.0 10.984 9.2 13.461 2000

4.6 11.489 1.4 13.653 2001

11.9 7.445 7.9 9.617 المتوسط

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(1)

3- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأي دولة يعبر في مستواه عن درجة التقدم الاقتصادي الذي وصلت إليه تلك الدولة ولتحقيق مستوى معين من الإنتاج بدءاً لا بد من مقومات لهذا الإنتاج وبمعنى آخر توفر عوامل الإنتاج وبرز هذه العوامل رأس المال هذا العامل الذي يتسم بالقدرة في الدول النامية عموماً عدا بعضها التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي للمال، ومن العوامل الأخرى هي الأرض، العمل، الإدارة الكفوءة، وبوجود هذه العوامل يمكن أن يكون هناك إنتاج زراعي أو صناعي بعد توفر الخبرة أو الاستعانة بالغير وفي حدود سيادة البلد ومن خلال ما يكشف عنه الجدول رقم (3) يتضح إن متوسط الإنتاج المحلي الإجمالي بلغ للمدة 2001-1988 ما مقداره (154.778) مليار دولار لدولة ماليزيا وتجاوز ضعف هذا المتوسط لكوريا الجنوبية إذ بلغ (356.985) مليار دولار رغم إن معدل النمو للإنتاج في ماليزيا بلغ (8.22%) في حين كان في كوريا الجنوبية (6.44) وكلا المعدلين مقبولين لهاتين الدولتين الآسيويتين. وكان لذلك مقومات ساعدت على بلوغ هذا المستوى من النمو رغم بعض المشاكل والسلبيات التي سيتم التطرق إليها في نهاية البحث وكانت نسب النمو على مستوى السنوات متفاوتة وكانت أعلى نسبة نمو حققتها ماليزيا بلغت هي (10%) سنة 1996 في حين بلغت أعلى نسبة نمو للإنتاج الكوري الجنوبي (10.89%) لسنة 1999.

جدول رقم(3)

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

للسنوات 2001-1988 (مليار دولار)

السنة ماليزيا نسبة النمو% كوريا الجنوبية نسبة النمو %

46،10 864،227 9.94 89.143 1988

08،6 726،241 9.10 97.218 1989

98،8 431،263 9.01 105.977 1990

23،9 738،287 55،9 116.093 1991

44.5 384.303 89.8 126.408 1992
 49.5 044.320 89.9 138.916 1993
 25.8 448.346 21.9 151.713 1994
 92.8 350.377 83.9 166.625 1995
 75.6 821.402 00.10 183.292 1996
 01.5 007.423 32.7 196.714 1997
 69.6 710.394 37.7 182.221 1998
 89.10 709.437 80.5 192.794 1999
 33.9 533.478 56.8 209.269 2000
 03.3 026.493 57.0 210.480 2001
 المتوسط 44.6 985.356 22.8 154.778

2002Your book Washinting ton ,USA , , International financial statistics

4- نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي:

يوضح الجدول رقم (4) نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي، إذ يتضح إن هذا المؤشر في تطور مستمر وبمتوسط نمو للمدة بلغ (8,4%) لماليزيا و(6,5%) لكوريا الجنوبية وبمتوسط (7,798) و (932,7) ألف دولار على التوالي، ويعد هذا المؤشر واحداً من أبرز المؤشرات المعبرة عن النمو الاقتصادي في هاتين الدولتين بعدها نموذجاً في دول النمر الآسيوية التي حققت نمواً ملحوظاً كان مثار إعجاب الآخرين ويرجع ذلك إلى بعض المقومات السياسية والاقتصادية التي ساعدت هذه الدول على تحقيق قفزات تنموية استحققت أن تسمى النمر الآسيوية وجدير بالإشارة إلى إن كوريا الجنوبية التي استتمعت بمعدل مرتفع للنمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تخفيض الفقر وإشباع الحاجات الأساسية وكان النمو الكوري الجنوبي على درجة عالية من العدالة قياساً ببقية الدول النامية، إذ لم تتركز الثروة في أيدي القلة (رومر وجراس، 1995، ص155).

جدول رقم (4)

نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي
 للسنوات 1988-2001(دولار)

السنة ماليزيا نسبة النمو% كوريا الجنوبية نسبة النمو %
 4.9 421.5 3.7 262.5 1988
 0.5 694.5 6.4 505.5 1989
 9.7 145.6 4.6 855.5 1990
 1.8 645.6 9.6 259.6 1991
 2.4 934.6 1.6 639.6 1992
 4.4 242.7 0.7 102.7 1993
 2.7 761.7 2.6 544.7 1994
 8.7 369.8 9.6 061.8 1995
 7.5 845.8 4.7 658.8 1996
 7.8 616.9 9.4 082.9 1997
 6.11 501.8 50.9 216.8 1998
 9.9 341.9 3.3 489.8 1999
 4.8 123.10 9.5 993.8 2000
 9.2 415.10 4.3 301.9 2001
 المتوسط 6.5 932.7 8.4 798.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(3)

5- ميزان المدفوعات (Payment Balance)

يبين الجدول رقم (5) إن ميزان المدفوعات للدولتين (ماليزيا وكوريا الجنوبية) كان متأرجحاً خلال مدة البحث بين (سالب وموجب) ففي ماليزيا كانت السنوات 1990-1997 سالياً في حين كانت لسنة 1988 و1989 أفضل من السنوات التي تلتها واستمر بالسالب من عام 1990 إلى 1997 بينما كان هناك تحسن وذلك من سنة 1998 ولغاية 2000 إذ لم تتوفر إحصائية سنة 2001، أما كوريا الجنوبية فقد كان ميزان المدفوعات موجب لسنة 1988 و1989 في حين كان سالياً للسنوات 1991-1993 ثم تحسن لعام 1994 بينما استمر بالسالب لغاية سنة 1998 إذ بدء بالتحسن موجباً ولغاية 2001 وربما يرجع هذا التحسن في بعض السنوات لميزان مدفوعات الدولتين إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية، مما انعكس بآثار إيجابية على مستوى أداء الدولة ومما هو جدير بالإشارة إن زيادة الاستثمارات الأجنبية إذا كان استثماراً كفواً وفي حدود سيطرة الدولة يؤدي إلى أحداث تحسن في الإنتاج المحلي وزيادة الدخل أما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية مستقلة تماماً وتعمل بحرية داخل البلد المضيف فقد تكون النتائج سلبية بشكل واضح وستعكس بآثار سلبية على الناتج المحلي والدخل القومي تماماً.

جدول رقم (5)

ميزان المدفوعات (مليار دولار)

للسنوات 2001-1988

السنة ماليزيا نسبة التغير% كوريا الجنوبية نسبة التغير%

1988 867,1 - 5,27 505,14 2,44

1989 315 - 1,83 360,5 05,63

1990 870 - 2,376 003,2 - 4,137

1991 183,4 - 5,99 317,8 2,315

1992 167,2 - 52,0- 944,3 3,52

1993 99,2 38 990 1251 -

1994 520,4 - 7,17 867,3 4,100-

1995 644,8 2,91 507,8 2,119

1996 462,4 - 4,48 006,23 4,170

1997 935,5 - 33 - 167,8 5,64

1998 529,9 - 7,260 365,40 2,594

1999 603,12 3,32 477,24 4,39

2000 409,8 3,33- 241,12 5,49

2001 — 617,8 - 6,29

2002book Washington ,USA , International financial statistics ,Your

6- الميزان التجاري (Balance Trade)

1- ماليزيا : يبين الجدول (6) الميزان التجاري لدولة ماليزيا للمدة من 1988-2001 ويكشف إن الصادرات الماليزية فاقت الواردات لأغلب السنوات عدا السنوات 1991 و1994 و1995 و1997 محققاً متوسط نسبة نمو خلال مدة البحث بلغت 5,17% وفائضاً متوسطاً مقداره (499,19) مليار دولار وكان اعلى فائض للميزان التجاري لسنة 1999 إذ بلغ (348,75) مليار دولار و (474,68) مليار دولار لسنة 2000 و(491,61) مليار دولار لسنة 2001 وكان متوسط الفجوة لصالح الميزان التجاري (214,22%) أما نسبة نمو الواردات فقد بلغت (2,18%) خلال مدة البحث.

2- كوريا الجنوبية : أما كوريا الجنوبية فيوضح الجدول (7) الميزان التجاري لمدة البحث ومن خلال ملاحظة الجدول يتضح إن الفائض التجاري بلغ كمتوسط (543,6) مليون دولار وجاء هذا الفائض من السنوات 1999-2001 إذ حصل نمو في الصادرات تجاوزت الواردات ولذلك كان الفائض التجاري لصالحها إذ بلغ (817,59) مليون دولار لسنة 1998

و(1,33) مليون دولار لسنة 1999 ثم انخفض إلى (947,15) و(775,12) مليار دولار لسنتي 2000 و2001 على التوالي.

جدول رقم (6)

الميزان التجاري /الصادرات والواردات / ماليزيا
للسنوات 1988-2001 (مليار دولار)
السنة الصادرات نسبة النمو % الواردات نسبة النمو % الفجوة
الصادرات-لواردات

428,9	6,30	920,51	3,20	348,61	1988
382,6	4,32	730,68	9,21	112,75	1989
434,2	5,25	241,86	1,18	675,88	1990
946,4	7,27	107,110	6,18	161,105	1991
044,2	1,2	450,112	87,8	494,114	1992
172,0	0,21	068,136	7,18	896,135	1993
134,3	4,30	389,177	2,28	255,174	1994
754,8	9,22	077,218	1,20	323,209	1995
517,3	9,4	842,228	0,11	359,232	1996
575,2	8,13	310,260	1,13	885,262	1997
3,62	00,2	536,265	2,23	836,327	1998
347,75	00,9	514,289	7,12	861,364	1999
474,68	8,23	530,358	00,17	004,427	2000
491,61	6,8	765,327	8,8	256,389	2001
241,22	2,18	249,192	5,17	748,211	المتوسط

2002Washing ton ,USA , International financial statistics ,Your book

جدول رقم (7)

الميزان التجاري /الصادرات والواردات / كوريا الجنوبية
للسنوات 1988-2001 (مليار دولار)
السنة الصادرات نسبة النمو % الواردات نسبة النمو % الفجوة

881,9	6,22	972,39	4,13	853,49	1988
261,3	8,10	295,44	6,4	556,47	1989
081,2	1,22	101,54	8,9	020,52	1990
515,6	5,21	741,65	9,13	226,59	1991
658,3	9,8	600,71	7,14	942,67	1992
145,0	5,6	278,76	5,12	423,76	1993
702,3	8,22	688,93	8,17	986,89	1994
562,5	6,27	534,119	6,26	972,113	1995
191,17	7,17	659,140	3,8	468,123	1996
614,4	2,15	031,162	5,27	413,157	1997
817,59	55,0	144,161	4,40	961,220	1998
1,33	3,6	278,171	5,7	378,204	1999
947,15	9,26	845,217	4,14	792,233	2000

775،12 5،1 052،221 8،2 857،233 2001

المتوسط 543،6 15 087،117 6،13 632،123

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(6)

7- إجمالي تكوين رأس المال الثابت

(Estae gross of fixed capital)

إن تكوين رأس المال الثابت لا يقتصر على قطاع دون آخر فمن حيث الملكية لا يقتصر على قطاع عام أو قطاع مختلط أو خاص وإنما هو مساهمات جميع هذه القطاعات وسواء كان ذلك في القطاع الصناعي أم الزراعي أم التجاري أم قطاع الإسكان.

وفي كل الأحوال يعد مساهمة جادة وحقيقية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ تلعب الاستثمارات أهمية خاصة في تطوير بنية التكوين الرأسمالي(خوري،1999، ص262-265) وزيادة الإنتاجية لوحدة رأس المال وإنتاجية العمل ورفع مستوى الطاقات الإنتاجية لحجم الاستثمار.

وان الجزء المهم من رأس المال الثابت هو المتعلق بوسائل الإنتاج وهو الجزء الذي يعول عليه في زيادة قيمة الأشياء التي تدخل في الصناعة، وذلك بعد تحولها من حالتها الأولية إلى الحالة الجديدة التي تجعل منها سلعة جاهزة للاستخدام (ماركس،1867، ص282-283).

مما يعكس بشكل ايجابي على الكفاية الإنتاجية للدولة، ويكشف الجدول رقم (7) رأس المال الثابت للدولتين، وكانت ماليزيا قد حققت أعلى مستوى لرأس المال الثابت في سنة 1997 إذ بلغ (494،121) مليار دولار بمتوسط مدة (127،70) مليار وأدنى مستوياته كان عام 1988 إذ بلغ (726،22) مليار وبلغ متوسط النمو (6،21%) وهو مؤشر لصالح دولة ماليزيا.

أما كوريا الجنوبية فقد بلغ أعلى مستوى لتكوين رأس المال الثابت سنة 2000 إذ بلغ (203،148) مليار دولار تلتها سنة 2001 حيث بلغ رأس المال الثابت (498،147) مليار دولار أما أدنى مستوى بلغ (451،39) مليار لسنة 1988 وبلغ متوسط النمو 6،12% وكانت أعلى مستويات النمو لسنة 1990 إذ بلغ 9،39% وأدنى مستوياته سنة 2001 إذ كانت النسبة 8،4 وكما موضح في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

السنة ماليزيا نسبة النمو% كوريا الجنوبية نسبة النمو %

1988 726،22 9،26 451،39 00،21

1989 599،30 6،34 673،47 8،20

1990 348،39 6،28 689،66 9،39

1991 126،49 9،24 507،84 7،26

1992 191،55 3،12 809،90 5،7

1993 936،66 3،21 354،100 5،10

1994 663،78 5،17 436،116 00،16

1995 967،96 3،23 439،138 9،18

1996 825،107 2،11 976،153 2،11

3:3 110,159 7,12 494,121 1997
8,16- 308,132 5,37- 982,75 1998
ذ 4,1 152,134 4,13- 841,65 1999
4,10 203,148 2,33 729,87 2000
ذ 8,4 498,147 00,5- 345,83 2001
المتوسط 5,12 400,111 6,21 127,70
رأس المال الثابت
للسنوات 2001-1988 (مليار دولار)

2002 , International financial statistics ,Your book Washintong ton ,USA

إن جميع هذه المؤشرات الاقتصادية تحسب لهاتين الدولتين من دول النمر الآسيوية إلا إن انهيار العملة الآسيوية بسبب ما فعله تجار العملة لخفض عملات النمر الآسيوية أدى إلى الانهيار الاقتصادي وكان رد الآخرين من الخبراء الدوليين والوكالات غير الحكومية ووسائل الإعلام بان هذه الحكومات كانت سيئة السلوك وان النمو الاقتصادي المعجزة كان وهماً وإنهم طوال الوقت كانوا يسرقون الشعب ويسبون إدارة اقتصاديات بلدانهم، وان تجار العملة والمستثمرين في أسواق البورصة لم ينسحبوا إلا من أجل إنقاذ رأسمالهم الثمين ولكن رغم ذلك فإن الحقائق على الأرض تقول غير ذلك نعم هناك نمو وتطور اقتصادي ملحوظ (محاضر بن محمد، 2002، ص75).

خامساً: واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق

إن غياب الديمقراطية في العراق طوال المدة التي سبقت سقوط النظام في نيسان 2003 أدى إلى اتخاذ الإدارة العراقية قرارات دكتاتورية فردية أوقعت العراق في متاهات حرجة ففي غياب الديمقراطية والانفراد بالقرار أدى إلى توقيع اتفاقية 1975 مع إيران دون استشارة احد ولم يعترض احد رغم إن هذه الاتفاقية كانت على حساب الحقوق العراقية في مياه شط العرب وألغيت هذه الاتفاقية وبدأت الحرب مع إيران سنة 1980 دون استشارة احد ولم يعترض احد ودخل الجيش العراقي إلى الكويت وخرج منها نتيجة حرب قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991 ودمر كل شيء وكان قرار الدخول والخروج دون استشارة احد ودون أن يعترض احد، وبسبب ذلك عاش العراق للمدة من 1980 – 2003 في حروب لا طائفة منها وآخرها الحرب الأمريكية والبريطانية إذ تم احتلال العراق وتدمير بنيته الاقتصادية والعسكرية بكل جوانبها وبرزت قوى وحرركات وتيارات عديدة في غياب قوة عسكرية تردع الأخطاء وتعزز ما هو صحيح فكانت قرارات المحتل تركز على هدم بنية العراق وإخراجه من الدائرة العربية وهذا ناتج عن سياسية النظام السابق التي لم تكن سياسة رشيدة وإنما كانت سياسة رعاء لم تحسب لمصلحة العراق في شيء 0

ولذلك كان هناك تراجع في كل شيء نتيجة عسكرة البلد، إذ سبق الرجال إلى جبهات الحرب وأصبحت النساء هي القوى العاملة الأساسية طوال مدة الحرب، ففي عام 1987 ظهر ما سمي بالثورة الإدارية التي أدت إلى دمج المؤسسات وإلغاء بعضها وكان هناك ما سمي بالعمالة الفائضة وهي مجموع الموظفين والعمال الذين التحقوا بالحرب ثم حول العمال إلى موظفين بقرار رقم 150 لسنة 1987 الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل وهي حالة فريدة، إن الأعداد الفائضة من العاملين والتي أصبحت كذلك نتيجة التحاقها بالحروب وتضررهم من هذه الحروب خسروا أعمالهم في دوائرهم التي كانوا فيها قبل التحاقهم بجبهات القتال بدلاً من تعويضهم عما لحق بهم من خسائر جسدية ونفسية وفي حقيقة الأمر ليسوا فائضين وإنما كان ذلك ناتج عن تراجع الاقتصاد العراقي لمختلف القطاعات فكانت خسائر العراق في الحرب العراقية – الإيرانية (509,5) مليار جنيه إسترليني هي نفقات هذه الحرب زيادة على الخسائر البشرية والاجتماعية إذ استشهد فيها أعداد كبيرة من خيرة شباب العراق اقترب ذلك بأعداد كبيرة من الأرمال والأمهات الثكلى والأطفال اليتامى والمعوقين الذين لم يحضوا بالرعاية المطلوبة لخلق أجواء عمل مناسبة لهم إذ خاضوا حرباً مجبرين عليها وغير مسؤولين عن قرار اتخاذها، ثم الخسائر التي لحقت بالعراق بعد الحرب 1991 والتعويضات التي فرضت على العراق والتي تجاوزت (350) مليار دولار وصفها احد الأساتذة الألمان بأنها رهن لأجيال لم تولد بعد أما المدة التي أعقبت سقوط النظام ولغاية المدة الحالية فقد كانت خسارة العراق كبيرة إذ انهارت مؤسساته بمختلف أنواعها وأبرزها نهب المتحف الوطني الذي يمثل حضارة تمتد لآلاف السنين هي حضارة وادي الرافدين ونهب المكتبة الوطنية على يد جنود الاحتلال ومن تعاون معهم من اللصوص والمخربين من دول الجوار ومن بعضها التي كانت في يوم من الأيام جزء من العراق، ونهب المصارف الحكومية والأهلية من قبل الأمريكان أنفسهم وغيرهم من اللصوص فكانت مليارات الدولارات العراقية بين النهب والسرقة والشعب يعاني من وطأة حصار شامل بفعل الإدارة الأمريكية التي أدت سياستها مع العراق إلى قتل مئات الآلاف من المرضى المحتاجين للأدوية التي منعتها عن العراق فضلا عن ما قتل من شنها للغارات الجوية على العراق طوال مدة الحصار فكيف يمكن للمرء أن يفسر إن أمريكا جاءت لتخليص الشعب العراقي من نظام هي سلطته على

الشعب وهي التي ساعدته في خوض الحرب مع إيران، والدليل على ذلك زيارات رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي سنة 1983 إلى العراق ولقائه بقيادة النظام، إن مرور سنتين وزيادة على سقوط النظام وعدم وجود ما يلوح في الأفق من شيء يستحق الذكر، بل هناك انفلات امني وإرهاب وأزمات اقتصادية في كل شيء، فتارةً بالوقود بأنواعه المختلفة وأخرى بمفردات البطاقة التموينية وثالثة بالبطالة المتفاقمة والى جانب ذلك فساد إداري متفاقم ومتفشي في كل مكان نتيجة فقدان المصداقية وعدم الاستقرار للعاملين في القيادات الإدارية نتيجة القرارات التي تكاد أن تكون فردية هي الأخرى لأنها لم تكن قرارات آتية من سلطة مركزية وإنما قرارات من أحزاب وتيارات سلطت نفسها بقوة السلاح وأصبح القادة الإداريون متخوفين من فقدان مواقعهم وتبعاً لذلك أصبحوا حريصين على ضمان ذاتهم ومستقبلهم حتى لو كان ذلك بارتكاب الأخطاء.

إن السياسات السابقة أخرجت العراق من دائرة النمو إلى دائرة التخلف، حيث صنف العراق في إحصائيات الأمم المتحدة ضمن الدول المتخلفة والأكثر فقراً" رغم موارده الطبيعية فكان تسلسله يسبق اليمن الدولة الأكثر فقراً" وبلغت نسبة الفقر في العراق 45% هذا هو حال التنمية في العراق 0
سادساً : الاستنتاجات والتوصيات

أ – الاستنتاجات :

من خلال ما تقدم تبين للباحث إن دول النمرور الآسيوية رغم مواردها المحدودة حققت معدلات نمو اقتصادي أثارت إعجاب الاقتصاديين والماليين على السواء، تبين ذلك من خلال مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أشير إليها في متن البحث ولذلك لا حاجة لتكرارها، وكان ذلك ناتجاً عن مقومات ساعدت هذه الدول على تحقيق هذا المستوى من المعدلات وبرزت هذه المقومات:

1- الاستقرار السياسي في دول النمرور الآسيوية إذ قامت فيها أنظمة سياسية ذات قدر من الديمقراطية الذي يسمح للأخريين بالمشاركة باتخاذ القرارات سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر.

2- تسخير الحكومات الوطنية في هذه الدول لمواردها إمكانياتها المتوفرة لديها وما تحصل عليه من مساعدات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- عدم تورط هذه الدول بحروب عسكرية كما حصل للعراق الذي استمر في حالة حرب منذ الستينيات مروراً بالسبعينيات الذي تمثل بحرب الشمال مروراً بحربي الخليج الأولى والثانية، ثم الاحتلال للعراق.

4- هامش الحرية ورعاية الإبداع والمبادرة للمواطن دون كبت للحريات العامة 0

5- السماح بالاستثمارات الأجنبية مما انعكس بشكل إيجابي على مسار التنمية ولكن هذه الاستثمارات لم تنظم بقوانين وتشريعات تقلل من آثار سحبها المفاجئ مما أدى إلى خفض العملة الآسيوية ولكن رغم ذلك فإن واقع الحال لا يمكن نكران النمو والتطور الذي حصل في هذه الدول، بل كان حقيقياً.

ب – التوصيات :

يوصي الباحث بالآتي:

1- تحتاج التنمية إلى استتباب الأمن والنظام وسيادة القانون ولذلك فإن هذه الأمور مرهونة بتشكيل الحكومة الوطنية المنتخبة وبالتالي لا بد من تهيئة شروط ومستلزمات تدوير عملية الاقتصاد واستئناف العمل بجميع مؤسسات الدولة.

2- وضع برنامج استثماري وطني متوازن للقطاعات الاقتصادية المختلفة وخلق قاعدة اقتصادية متوازنة ومستدامة تستفيد منها الأجيال الحالية والمقبلة من خلال الاستفادة من أكبر مصدر للمال وهو النفط فهو ثروة يجب أن تستفيد منها الأجيال الحالية والمقبلة تعبئة الموارد المحلية والأجنبية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باستخدام ما تقدمه الدول المانحة للعراق للمساعدات وتشجيع عودة رؤوس الأموال الوطنية وتقديم التسهيلات للعراقيين في الخارج الذين يرومون بالاستثمار داخل العراق.

3- تنظيم الاستثمارات الأجنبية في العراق بتشريعات تضمن للعراق حقوقه من هذه الاستثمارات دون الإخلال بسيادة البلد وبثرواته الطبيعية.

4- إتاحة الفرصة للكفاءات العلمية والتقنية والإدارية لأخذ مكانتها المناسبة في قيادة إدارة مشروعات التنمية من العناصر

الوطنية المختلفة.

5- تطوير العاملين في أجهزة الدولة من خلال دورات تطويرية في الدول المتقدمة وان لا يكون مبعث الترشيح الاستفادة المادية والمحسوبية الاجتماعية والشخصية.

6- إتاحة الفرصة للإبداع والمبادرة من حيث سماعها وتشجيعها ومدى إمكانية الاستفادة منها.

7- تشكيل هيئة رقابية للإشراف على سير تنفيذ المشروعات المقترحة من المخلصين والذين يتسمون بالولاء للوطن والأمناء، على أن لا تكون للأحزاب والقيادات السياسية وغير السياسية تدخل في شؤون الإدارات، إذ إن السماح بذلك يؤدي إلى الفوضى والإرباك وتخبط بالتوجيهات.

المصادر :

- 1- المياح، علي محمد، العراق ودول جنوب شرق آسيا، مجلة الحكمة، العدد (11) – بغداد 1999 .
- 2- النجار وشلاس،(دكتور)، يحيى غني، آمال شلاش، التنمية الاقتصادية نظريات، مشاكل، مبادئ وسياسات – الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1991 .
- 3- خوري، عصام، تطور البنية الهيكلية لتكوين رأس المال في ظل أنظمة تشجيع الاستثمار في سوريا ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- 4- بن محمد، محاضير (دكتور) رئيس وزراء ماليزيا، العولمة، الاستحواذ على ثروات العالم، مجلة الحكمة، العدد19، بغداد 2002.
- 5- رومر وجراس، مايكل / مالكولم جليز و دونالد، دوايت بيركنز، اقتصاديات تنمية، ترجمة د. طه عبد الله منصور و د. عبد العظيم مصطفى، الرياض، 1995 .
- 6- ماركس، كارل، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، لندن، 1867، ترجمة محمد عتياني، عن الطبيعة الفرنسية لعام1950.
- 7- monetary fund , International Financial statistics ,year Book ,Washington International 2002USA,,
- 8- يوسف، باسيل، حقوق الإنسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية، بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربية في أعمال القدرة المنعقدة في بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 9- دليل العالم الصادر عن وزارة الخارجية العراقية لسنة 1988.
- 10- بيتايون، ادريانو، العولمة تقيض التنمية، دور الشركات غير الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترجمة علي حسين السوداني، مراجعة د. عمار عبد اللطيف سالم، بغداد، 2002.

الفصل الثاني

البطالة في العراق :

الواقع والانعكاسات

هدى زوبر ألدعي *

* تدريسي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

تمهيد

البطالة أو العطالة، والكلمتان لهما نفس المعنى: البطالة من الباطل وهو الشر والضلال، ولفظة العاطل أصلها من العطل وهو الفساد والسوء والخلل. ربما كانت لغتنا العربية تنفرد بهذا المعنى التي تعبر عنه اللغات اللاتينية بألفاظ حيادية تعني عدم العمل لا غير⁽¹⁾.

أما منظمة العمل الدولية ILO فتعرف العاطل عن العمل بأنه: "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى".

إن ظاهرة البطالة تعني العجز عن إيجاد فرص عمل مناسبة للحصول على دخل ذو مستوى معيشي لائق، فلكل شخص الحق في العمل وحرية اختياره كما إن له حق الحماية من البطالة، فالعمل ليس لغرض زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته فقط بل هو حقا من حقوق الإنسان و تلبية لحاجة من حاجاته الأساسية.

وفي ضوء التحولات والتغييرات الجديدة في العراق والتي تستدعي جهودا استثنائية للعمل من أجل الرقي الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال انعكاسات حوادث الماضي والرؤية المستقبلية للظاهرة فالبطالة هي سياسة إفقار، إذ لم يعد خافيا على احد أضرار هذه الآفة وعلى امتداد السنوات الماضية كثيرا ما أطنبت الجهات الرسمية والمنظمات في الحديث عن هذه المعضلة وحاول العدد من الباحثين والمختصين في تشخيص وتفسير البطالة بهدف التحكم أو السيطرة عليها.

إلا إن البطالة أصبحت من أخطر المشكلات التي تهدد المجتمعات المعاصرة عموما وإحدى التحديات الراهنة والمستقبلية التي نواجهها، وقد كثرت البطالة بصورة مدهشة في العراق ولم تنفع كل المساعي للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها المدمرة لفئات واسعة من أبناء المجتمع وعلى الأخص الشباب منهم مما أدى إلى استشرائها إلى حد لم يعد بالإمكان تحمله أو السكوت عليه.

فشيوع البطالة وشحة فرص العمل مقارنة بنسبة الراغبين بالعمل، وتفاقم البطالة يوماً بعد يوم، سيكون لها آثار وانعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية، ودون أدنى شك تشكل هذه الآثار خطراً على المجتمع عند ارتفاع نسبة

العاطلين عن العمل وتركهم دون مصدر رزق وما يترتب على هذه الآثار من انعكاسات اجتماعية وأخلاقية واقتصادية وسياسية، فاجتماعياً تؤدي إلى سوء العلاقات الاجتماعية، وأخلاقياً الانحراف والجريمة والعنف، واقتصادياً الفقر وما يترتب عليه من سوء الرعاية الصحية وانخفاض المستوى التعليمي وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية، وسياسياً ما يترتب عليها من تهديدات وتوترات على النظام السياسي القائم، وهذه الأبعاد متفاعلة فيما بينها فالبطالة تؤدي إلى الفقر وهو بدوره يؤدي إلى الصراعات الاجتماعية وارتفاع نسب الجريمة والعنف وبالتالي فإن هذه الأبعاد تؤدي إلى عدم استقرار الدولة.

فمن تداعيات الاحتلال وغياب الدولة والقانون ودخول البلد في حالة من الفوضى وانعدام الأمن وتردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة، وكثرة الجرائم، أذ غالباً ما ترتفع نسبة البطالة أوقات الحروب والأزمات مما تشكل خطراً على المجتمع لأن ذلك يمكن أن يؤدي ببعض العاطلين إلى الانحراف ومزاولة أعمال غير شرعية وفي هذه الحالة يجب أن توضع الحلول والمعالجات المناسبة لها.

وان عدم وجود معالجة حقيقية وملموسة لتشغيل العاطلين وانقاذهم من ضنك العيش وخلق مصدر مستقر للرزق لهم، إلا إن ذلك لم ياتي بمعالجات سريعة وملموسة في تطويق البطالة، حتى وصل الحال إلى أزمة بطالة تخيم على المجتمع العراقي باسره، والسؤال الذي تمليه هذه الظاهرة يتعلق بالأسباب الحقيقية والانعكاسات الكامنة وراءها.

وعليه يتحدد هدف البحث في بيان واقع البطالة وأسبابها فضلاً عن أنواع البطالة التي يعاني منها الفرد العراقي، وكذلك بتسليط الضوء على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناتجة عن استمرار البطالة وكيفية وضع حد لها عبر بعض الاقتراحات في معالجة لأسبابها ودوافعها لاستيعابها ومعالجتها بسرعة من خلال اجتناب هذه الآفة قبل أي شيء آخر، أما مشكلة البحث فتشير تقديرات عديدة إلى إن نسبة البطالة، التي كانت أصلاً مرتفعة في عهد النظام السابق، وبلغت حالياً مستوى عال وما لذلك من تداعيات جسيمة، ومن أهمها ما يشهده العراق من اضطرابات في الأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على ما سبق فإن الفرضية التي يقوم عليها البحث هي إن هذه الشريحة الهامة من المجتمع يمكن أن تصبح عامل عدم استقرار في حال تواصل البطالة نتيجة فقدان مصدر الرزق الذي يؤمن الاحتياجات الأساسية للأسرة وما ينتج عن ذلك من شعور العاطل بالإحباط واليأس ما ينذر بحدوث كارثة اجتماعية واقتصادية بل وأيضاً سياسية، أو على العكس قد تساهم هذه الشريحة في رفع مستوى الأداء الاقتصادي العراقي وتحقيق التنمية الشاملة.

أولاً: واقع وأسباب البطالة في العراق

يبلغ عدد سكان العراق 25.609 مليون نسمة تقريباً وتقدر الفئة العمرية في سن العمل 15-65 للسكان بحوالي 56.2% وتبلغ نسبة القوة العاملة من مجموع السكان 27.3%، بينما تقدر نسبة البطالة بنحو 30% من القوة العاملة بحسب الإحصائيات الرسمية بينما تشير تقديرات أخرى إلى أنها تصل نحو 80% لكن في الوقت نفسه إن هذه النسبة ليست بالضرورة أن تكون دقيقة كما أشارت بعض التقارير، على إن التفاوت بين النسب المحددة في نسبة البطالة يعود إلى عدم توافر إحصائيات ومسوحات ديمغرافية دقيقة عن السكان وعدم شفافية بيانات المتعلقة بالبطالة، إلا إنها تدل على مدى

حجم الطاقة البشرية المهذورة والمهمشة ويجسد خطورة البطالة باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل أبعادها ومضاعفاتها وهي تزداد اتساعاً طالما إن فرص العمل الجديدة تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل⁽²⁾.

ولهذا فخارطة البطالة في العراق غير واضحة المعالم إلا إنها تدل على وجود منخفضات شاسعة للعاطلين عن العمل وتتنوع في تضاريس البطالة، وفي مسح لوزارة التخطيط والتعاون الدولي العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، أكد ارتفاع نسبة البطالة في العراق.

إلا أنه ألمح إلى أن معظم العاملين باستثناء وزارتي الدفاع والاعلام استطاعوا الاحتفاظ بوظائفهم التي كانوا يشغلونها قبل مارس 2003 وأن البطالة تنتشر بين كافة شرائح القوة العاملة إلا إنها تتركز في الفئات التي تبحث عن فرصة عمل لأول مرة أي من عمر 15-24 وحسب نتائج المسح، بلغ متوسط دخل الفرد العراقي حوالي 255 دولاراً عام 2003، وتناقص في النصف الأول من عام 2004 إلى 144 دولاراً، ونتيجة لكل ذلك تدهور معدل الدخل القومي السنوي للفرد الواحد في العراق على مستوى منخفض جداً أدنى مما كان عليه في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات بعد أن وصل في عام 1979 حوالي 4400 دولار والنسبة الكبرى من الدخل كانت من عوائد النفط الخام.

ومن جهة أخرى كشف مصدر في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية إن معدل البطالة بين السكان بعمر (15) عاماً فأكثر يبلغ 28,1% لكلا الجنسين، وأوضح إن معدل البطالة للذكور بلغ 2,30% في مقابل 16% للإناث وفي المناطق الحضرية بلغ 30% مقابل 25,4% في المناطق الريفية وعند المقارنة بين معدلات البطالة في المحافظات فان محافظة الناصرية تصدر المحافظات بمعدل بلغ 46,2% لكلا الجنسين ويفوق المعدل عند الذكور بكثير ما هو عليه لدى الإناث (8, 48% مقابل 5, 6%).

أما معدل البطالة في محافظة الانبار بلغ 33,3% تليها محافظة البصرة بمعدل 15,5% وسجل معدل البطالة أدنى مستوياته في محافظة كربلاء إذ بلغ 14% للجنسين (14,2% بين الذكور و 12,8% بين الإناث) وبلغ معدل البطالة بين الإناث 6,7% في المناطق الريفية و 23,3% في المناطق الحضرية وبلغ 28,9% بين الذكور في المناطق الريفية و 31% في المناطق الحضرية⁽³⁾.

فبالمقارنة بين تقديرات الأمم المتحدة التي تشير إلى أن نسبة البطالة في العراق تصل إلى 72%، في حين يشير البعض في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أنها لا تتجاوز 30% من القوى القادرة على العمل، وإذا كانت النسبة الأولى عالية جداً، فأن النسبة الثانية بعيدة كل البعد عن واقع العراق الراهن ومغالطة لا معنى لها، ووفق دراسة قدمت من قبل جمعية الاقتصاديين العراقيين قدرة البطالة قبل سقوط النظام في حينها بحدود 65% من مجموع القوى القادرة على العمل، وهي في الوقت الحاضر لا تختلف كثيراً⁽⁴⁾، بل قد تكون قد زادت عن النسبة السابقة.

إن عدم وجود إحصائيات أساسية في البلاد هذا يعني انه ليس بالإمكان معرفة المعدلات الحقيقية للبطالة، فليست لدينا إحصائيات يمكن الاعتماد عليها في تقدير واقع البطالة في العراق، خاصة وأن تقدير البطالة متباين من مؤسسة أو شخص إلى آخر وفق الطريقة التي يستخدمها في التعرف على البطالة، وكذلك القوى التي يدخلها في إطار القوى القادرة على العمل ثم الهدف من هذا التقدير، فلو أهمل العنصر النسائي من الأيدي العاطلة عن العمل، عندها ينخض عدد العاطلين

إلى النصف أو حتى أكثر من النصف، ولكن في ما إذا أخذ العنصر النسائي ضمن القوى القادرة على العمل وتلك العاطلة عنه، عندها يرتفع العدد إلى أكثر من ضعف الرجال العاطلين عن العمل وبذلك ترتفع النسبة أيضاً، دع عنك الحديث عن البطالة المقنعة الراهنة، لا يمكن لباحث أن يستبعد المرأة من احتساب القوى العاطلة عن العمل في العراق، فهي جزء من القوى القادرة على العمل التي يفترض إيجاد فرص عمل لها وفتح الباب أمام تشغيلها بكل السبل المتوفرة، إذ أنها إحدى أهم السبل لتحرير المرأة من عبوديتها الراهنة والحياة المزرية التي تشمل الغالبية العظمى منهن في البلاد.

على الرغم من إن المرأة العراقية تمتلك الكثير من المؤهلات التي تمكنها من القيام بكل النشاطات الذي يقوم بها الرجال مشيرة إلى أدوارها المشهودة ومواقفها المثالية في التاريخ القديم والمعاصر من خلال قيادتها لدفة الزراعة والصناعة والتعليم وأغلب قطاعات النشاط الاقتصادي، ووجودها في أنشطة المجال السياسي الذي ينعكس بالإيجاب على دورها في النشاط الاقتصادي المستقبلي و المدارس الاقتصادية اهتمت بعمل المرأة لما لها من انعكاسات مهمة على اقتصاديات البلد حيث يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون بوجود تعظيم موارد المرأة وأن تكون ضمن قوة العمل الفاعلة فضلا عن استبعادهم التمييز بين المرأة والرجل في حسابات صاحب العمل التي من المؤكد أنها تقلل من أرباحه، مؤكدة بأن التمييز في الأجور إن وجد فهو يفسر بالأذواق، إن منحى عمل النساء قد تغير في سنوات التسعينيات عندما عرفت الكثير من النساء عن العمل في القطاع العام واتجهن صوب القطاع الخاص الذي كان محدودا في عدده وفي توجهاته الاقتصادية في ظل تزايد أعداد الحاصلات للمؤهلات العلمية العالية فضلا عما يكتنف القطاع الخاص من عدم ثبات على المشروعات وضمان للمستقبل غير مؤكد، أن هذه المعوقات حددت بالمرأة لترك العمل لتصل أعدادهن إلى أرقام عالية، و يبقى عمل المرأة مرهونا بتوفير الأجواء المناسبة والأجور المجزية التي تجعل المرأة تقدم أقصى طاقتها⁽⁵⁾.

أما مشكلة بطالة الشباب من المشكلات التي عانت وتعاني منها معظم بلدان العالم، والتي لم تعان منها الآن قد تكون عانت منها في مرحلة تاريخية ما، لاسيما البلدان التي مرت أو واجهت صعوبات اقتصادية كبيرة، لعدة أسباب من أهمها الحروب أو الأزمات الاقتصادية أو التغيرات السياسية الحادة، فضلا عن عدم التناسب بين متطلبات سوق العمل وأفواج الشباب الداخلة في سن العمل بشكل متواصل، والذين اغلبهم قد يكونون من ذوي التحصيل الدراسي البسيط، إذ تكون احتمالية حصولهم على فرص عمل أدنى من ذوي التحصيل الدراسي العالي أو المتوسط، وهي من أبرز مشاكل البطالة التي تعاني منها البلدان التي لا يوجد فيها تخطيط مبرمج أو مناسب للتنمية الاقتصادية وتغيرات سوق العمل، مما يؤدي إلى توافر أعداد كبيرة من العمال الشباب لكن لا يوجد كفاية في سوق العمل لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة والمستمرة من الشباب الداخلين إلى سن العمل.

أما إحصائيات بطالة الشباب في العراق خلال العقد الأخير من القرن العشرين فليست دقيقة بسبب عدم وجود إحصاء سكاني، ولهذا السبب استخدمت التقديرات السكانية من قبل الجهات التي تتعامل مع هذه المشكلة لاسيما على صعيد منظمات المجتمع المدني الدولية، فشملت تلك التقديرات جوانب مهمة وأساسية لها علاقة بالمشكلة، مثل عدد الشباب والشابات العاطلين عن العمل قياسا بالشباب والشابات العاملين في سوق العمل أو دوائر الدولة، فضلا عن إحصائيات أخرى مثل عدد الطلبة المتخرجين خلال عدة سنين ولم يلتحقوا بسوق العمل إلى الآن، وعدد الملتحقين منهم فعلا في هذا السوق، وعدد الطلبة الذين سيتخرجون خلال مدة زمنية قصيرة والذين يحتاجون إلى أن يحصلوا على عمل مناسب

لتخصصاتهم قبل أن يلتحقوا بطوابير العاطلين عن العمل، فيضيفوا عبئاً جديداً يضاف إلى عبء العاطلين فتتفاقم المشكلة أكبر وأكبر⁽⁶⁾.

إن عجز النظام المخلوع عن توفير الموارد المالية الضرورية لإعادة إعمار ما خربته الحروب أو إقامة مشاريع جديدة أو تجديد القوائم منها وبالتالي عجزه عن إيجاد فرص عمل جديدة للقادرين على العمل، ولأسباب كثيرة استمرت البطالة في العراق على حالها بعد سقوط النظام، خاصة بعد حل الجيش وقوات الشرطة والأمن والقوات الخاصة والحرس الجمهوري وبعض الوزارات والمؤسسات، ومع اتخاذ جملة من الإجراءات فأن هذه البطالة لا تقل اليوم عن 65% من إجمالي عدد القوى القادرة على العمل من النساء والرجال في العراق، علماً بأن البطالة بين النساء هي أكبر بكثير جداً من البطالة بين الرجال التي هي واسعة حقاً، وإذا كانت البطالة بين الرجال واسعة جداً في الوقت الحاضر، فإنها بين النساء تزيد عن ضعف العاطلين عن العمل بين الرجال⁽⁷⁾.

فالبطالة هي في جانب منها موروث للنظام السابق وهي بالأساس نتاج لاختيارات اجتماعية وسياسية من جانب آخر، لكن بقاءها واستفحالها الآن يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك إن حكم النظام السابق لا يعدو أن يكون تواصلًا لباقي جرائمه بجعل العراق أكثر تخلفاً وفقراً، وحرمان العاطلين عن العمل والذين يمثلون آلاف العوائل من العيش الكريم وفي الحصول على لقمة عيشها بكرامة.

ومن الأفضل لنا أن نحدد الأسباب الخاصة بالبطالة في العراق وأنواعها والتي من خلالها تم تطور السياسات المناسبة التي تعالج المشكلة.

1- أسباب البطالة

لو قارنا نسبة البطالة في العراق مع الدول العربية ندرك حجم المشكلة التي نعيشها فعلى سبيل المثال لا الحصر في الأردن وصلت إلى 15% وفي إيران 14% وفي مصر 9.2% وفي الكويت 1.1% من القوة العاملة، و يمكن ملاحظة هذا التباين مع باقي دول العالم من خلال الاطلاع على الإحصائيات الدورية أو السنوية التي تنشرها بعض المنظمات ذات العلاقة التابعة لها.

وهذا يدفعنا في تحليل ودراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى بروز المشكلة بهذا الارتفاع الكبير قياساً بباقي الدول فعلى العموم يمكن حصرها في التالي:

1- عجز النظام السابق عن توفير فرص عمل جديدة للقادرين على العمل، لأسباب كثيرة منها التراجع في قدرة القطاع العام على التوظيف وضعف القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى أن يكون معدل البطالة تراكمي.

2- عدم قدرة الدولة الحالية في إيجاد فرص العمل، سواء في القطاع الحكومي نتيجة التثعب الوظيفي وبالتالي اللجوء إلى تقلب فرص العمل، وكذلك بسبب عدم توفر التسهيلات الكافية إلى هذه الفترة للقطاع الخاص

وللاضطرابات الأمنية أدت إلى التردد في تدفقات الاستثمارات الأجنبية وكذلك عدم توفر العمالة المؤهلة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها هذه الاستثمارات.

3- وبناءً على ما سبق فإن عدم موائمة مخرجات التعليم كماً مع احتياجات سوق العمل ونوعاً في مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتحول الاقتصادي الجديدة، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع نسبة العاطلين من حملة الشهادات الجامعية من جملة العاطلين.

4- كذلك ضعف الاقتصاد وتراجع معدلات النمو.

5- تتسم البطالة في العراق بأنها مشكلة مستفحلة مقابل اقتصاد بسيط يحاول النهوض، كما إن السياسة المالية والنقدية التي تحفز الإنتاج والإنتاجية و ترفع من مستوى النمو الاقتصادي وتشجع القطاع الخاص الذي يسهم في استحداث فرص عمل جديدة إضافية، ضعفت وليست بالمستوى المطلوبة للمرحلة الحالية.

6- ارتفاع نسبة الداخلين لسوق العمل وخصوصاً الشباب منهم وبالمقابل قصور في جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوة العاملة.

7- النظرة الدونية لبعض المهن ولعمل المرأة بالخصوص وبالتالي ارتفاع نسبة بطالة الإناث والذكور.

8- عدم توفر البيانات عن القوة العاملة والبطالة.

2- أنواع البطالة

إن تصنيف البطالة يكون حسب أسبابها وبما إن الأسباب قد تنوعت فالأنواع كذلك و يمكن التطرق إلى الأنواع الرئيسية للبطالة في العراق.

بداية هناك بعض العاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على عمل يلاءم كفاءاتهم على الرغم من امتلاكهم خبرات عمل تجعلهم يتوقعون الحصول على عمل بسرعة وربما على معرفة بان هناك عملاً معيناً سيتوفر قريباً وهم منتظرون⁽⁸⁾ فهناك بين المنتظرين أساتذة ومهندسين ولجأت نسبة كبيرة منهم إلى الأعمال الوضيعة والعرضية لتأمين حاجاتها، وتحولوا إلى سائقي سيارات أجرة أو مترجمين وعمال لحين توفر العمل الملائم لكفاءاتهم ويدعى هذا النوع بالبطالة الاحتكاكية Unemployment Frictional وهذا هو النوع الأول.

وينشأ هذا النوع لعدم التوافق بين الوظائف الشاغرة والأفراد العاطلين عن العمل فقد تكون فرص العمل الشاغرة بحاجة إلى أفراد ذوي مؤهلات خاصة وليس من العاطلين من يحوز هذه المؤهلات وقد تكون فرص العمل الشاغرة متوفرة في منطقة من المناطق والعمال العاطلون موجودين في منطقة أخرى ويسود هذا الوضع عادة عندما يحول الموقف الاجتماعي من العمل دون قيام العمال المهرة بقبول العمل في مجال تعليمهم أو عندما تنتج عن النظام التعليمي مهارات غير مطلوبة في سوق العمل وفي العراق يوجد هذا النوع من البطالة منذ فترة طويلة والناجمة عن سوء توزيع قوة العمل

والذي نجم عنه انخفاض إنتاجية العامل العراقي مقارنة بأقرانه في دول أخرى أي إن إنتاج الفرد ادني من قدراته خبراته ومستوى تعليمه⁽⁹⁾.

وثمة نوع قريب من هذا المفهوم وهو ما يدعى بالبطالة الموسمية Unemployment Seasonal وهي النوع الثاني، وهذه البطالة غالباً ما تظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة كما هو الحال في القطاع الزراعي وكذلك في بعض الصناعات ففي فصل الشتاء مثلاً غالباً ما يتعطل الفلاحين وعمال الصناعات الاستهلاكية الموسمية.

وهناك أنواع أخرى كالبطالة الاختيارية وهذا النوع ينشأ بالرغم من توفر القدرة والرغبة على العمل إلا إن عدم توفر فرص العمل اللائق وانخفاض الأجور تؤدي إلى أن يفضل الناس البطالة على العمل إذ إن ظروف سوق العمل كانت صعبة للغاية في الفترة السابقة بسبب سياسة النظام السابق وكان نوع من حالة التعطل وهي استسلام للبطالة والفقر فهي اختيارية إجبارية وهي النوع الثالث.

والنوع الرابع هو البطالة الإجبارية وهي كل من هو قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ومع هذا لا يجده وهو ما يعانيه اليوم العمال العاطلون.

أما البطالة المقنعة Disgnised Unemployment وهي ناتجة عن توظيف أفراد في بعض القطاعات والمؤسسات الحكومية دون حاجة فعلية إليهم وتعاني العديد من مؤسسات الدولة إذا كان هو القطاع المسيطر وكذلك في القطاع الزراعي وهي النوع الخامس.

فعلى الرغم من إنهم يقومون بمهامهم ولكن المشكلة تكمن في إنتاجيتهم الحدية (النهائية) تساوي صفراً أو ربما تكون سالبة وهذا النوع من البطالة موجود في العراق وخاصة في ظل الظروف الجديدة التي يمر بها بعد حل العديد من المؤسسات والمشاريع وتوقف عدداً من مشاريع القطاع الخاص مما اضطر العديد من العاملين إلى التوجه إلى مؤسسات القطاع العام التي تعاني أصلاً فائضاً في قوة العمل للحصول على فرص عمل وخاصةً بعد ارتفاع أو زيادة مستوى الرواتب للعاملين في مؤسسات الدولة مما نجم عن ذلك تضخم في عدد العاملين في القطاع العام وانخفاض إنتاجيته فضلاً عن توقف عدد من مشاريع القطاع العام خاصة الصناعية مما شكل ذلك عبئاً جديداً على الاقتصاد العراقي ويعتبر هذا النوع من البطالة من أخطر أنواع البطالة على الإطلاق لصعوبة تقييس قوة العمل المطلوبة في الوقت الحالي⁽¹⁰⁾.

أما النوع السادس من البطالة هو البطالة الهيكلية Structural Unemployment والتي تنتج عندما يوجد عدم توازن بين العرض والطلب على العمل في مختلف الأسواق القريبة حتى لو كان إجمالي الكمية المعروضة للعمل مساوي لإجمالي الكمية المطلوبة⁽¹¹⁾، وهذا النوع من البطالة ينتج أساساً بسبب عدم توفر عمل للأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام أسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي وتمتد عموماً لفترة زمنية طويلة أي بمعنى إن هذه البطالة ناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن استخدامها في الصناعة الحديثة التي تتطلب كفاءات فنية تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة.

وهذا النوع من البطالة أصبح شائعاً بشكل واسع في العراق ومنذ مدة زمنية طويلة بسبب عجز الكفاءات الفنية الوطنية عن سد احتياجات سوق الإنتاج وعدم إمكانية السواد الأعظم من العمال على تلبية هذه الاحتياجات بسبب تدني المستوى العلمي والتكنيكي لديهم وعلى أساس ذلك أصبح الاقتصاد العراقي يعاني من هذا النوع من البطالة حيث تركز معظم قوة العمل غير الماهرة في قطاع الخدمات وهجرة العمالة الفنية والكفاءات العلمية خارج العراق لتدني مستويات الرواتب والأجور والمصاعب الاقتصادية التي مر بها العراق مما يتطلب إنعاش الطلب التراكمي على اليد العاملة واستهداف مهارات معينة وتطوير آليات تعليم وتدريب القوى العاملة⁽¹²⁾.

والى جانب هذا النوع أو مقارب له هو نوع البطالة الفنية التي تشير إلى إن التقدم العلمي_ التكنيكي لا بد وان يترك آثاراً جانبية على المجتمع وبالتالي فان التطور التكنولوجي له تأثير في نشوء البطالة.

ثانياً : البطالة والانعكاسات الاقتصادية (رؤية خاصة)

إن القوة العاملة تتحصر ضمن فئة من السكان تمثل عرض العمل من اجل إنتاج السلع وتقديم الخدمات الاقتصادية وتبلغ عمراً محدد يختلف بحسب البلدان والمجتمعات ووفقاً للتطور الاجتماعي الذي بلغه كل بلد، وتعد نسبة السكان العاملين من إجمالي السكان مؤشراً مهماً يعكس البنية الاقتصادية للبلد. ويهدف دعم هذه البنية ورفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد تولى الحكومات لخطتها التنموية عنايتها الكاملة لتوفر فرص العمل لكل طالبيه⁽¹³⁾.

حيث إن من أضرار انتشار البطالة انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث تهدر الطاقات الإنتاجية وينخفض مستوى الناتج المحلي والدخل وتختل الأسعار، الأمر الذي ينجم عنه زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ومزيداً من اللجوء إلى القروض والمعونات لتمويل شراء هذه الاحتياجات، مما يعيد إنتاج التبعية لمراكز الاقتصاد العالمي، وتضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الخارجية، وفي المقابل فإن القضاء على البطالة يرفع الطاقة الإنتاجية للدولة، فيزيد الناتج وتستطيع الحكومات المحافظة على نوع من الاستقرار في الأسعار فتزيد قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وتنجح في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن عبء إعانة البطالة يقع على الدولة وكثيراً ما يحدث ذلك عجزاً في ميزانيتها⁽¹⁴⁾.

لكن البطالة والفقر ينتشران حتى في الدول التي تزعم أنها متقدمة، فعقد الثمانينات هو العقد الأول لعولمة الفقر والبطالة، "عقد الإفقار الكوني"، كما يسميه الاقتصادي الكندي ميشيل سوشودوفسكي⁽¹⁵⁾، مع التأكيد على خفض الأجور، بالعمل الكثيف، بالتصدير، بالتعليم الجامعي والفني والتدريب لكي تحققوا النمو فتقوضوا على البطالة والفقر، الجميع يطبق هذا بإخلاص وجد، فينبون الجامعات والمعاهد والمصانع ويحصلون على المساعدات والقروض وخفض الأجور لمضاعفة القدرة التنافسية والتصدير إلى الدول الغنية، لكن النمو لا يأتي، وإذا ما أتى فلا يتغير شيء: البطالة تبقى وتزداد والفقر ينتشر والهوة بين الأغنياء والفقراء تتعمق في كل مكان من العالم حتى في الدول التي كانت تتجه إلى المساواة النسبية كدول أوروبا الغربية والصين وبعض العالم الثالث.

نعمل ضد البطالة والفقر والتخلف ونطبق كل وصفات صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي والمالي والتكيف الهيكلي، لكن لا البطالة تتراجع ولا النمو يسرع بالمجيء ولا الفقر يتقلص ولا التخلف يزول، أما الهوة بيننا وبين دول

الشمال الغنية فتزداد عاماً بعد عام في كل المجالات، عدا ربما في مجال الرشاوى والنفاق والفساد وهروب الأموال وهجرة المتعلمين والفنيين والأطباء وغيرهم من الكوادر الخبيرة والتي جرى تدريبها في مؤسساتنا، أموالنا وأبنائنا أي ثرواتنا الحقيقية تهرب من بين أيدينا فيزداد بها الغرب ثراء ويزداد نحن فقراً وبؤساً⁽¹⁶⁾.

إن التناقضات التي تنشأ من ازدياد عدد المهمشين من الطبقة العاملة نتيجة البطالة الناجمة عن التطور في تقنيات الإنتاج لاستطعنا أن نتلمس عمق التناقضات الداخلية التي تحملها العولمة⁽¹⁷⁾، وقد سجلت الوقائع العديد من المظاهر السلبية في أسواق العمل العربية مثلاً ارتفاع معدلات البطالة السافرة وزيادة التعطيل المستتر ونقص التشغيل وتدهور معدلات الأجور الحقيقية فضلاً عن تنامي أعداد المشتغلين في أسواق العمل غير الرسمية وانخفاض مستوى الدخل المتحققة فيها مما أدى إلى اشتداد حدة الفقر وتزايد أعداد الفقراء، وهكذا تلوح أبرز سيئات العولمة في المجال الاجتماعي إذ إن مخاطر العولمة لا تقتصر فقط على تحقيق نسب مرتفعة في دول الشمال على حساب دول الجنوب فحسب بل تعمل أيضاً على نسف المكاسب الاجتماعية القديمة ورمي فئات اجتماعية متعددة كانت تحضى بعمل ملائم ومستوى محترم إلى هوة البطالة والفقر⁽¹⁸⁾.

ويشكل الفقر والبطالة تحديين كبيرين تواجههما التنمية المستدامة في العراق وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة أساساً في نمط النمو الاقتصادي المرتكز على استغلال الموارد الطبيعية وفي خصائص القوة العاملة التي لا تنفك ترتفع فمنا نسبة الشباب والتي تقتصر إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل ومن أهم أسباب الضعف في أداء سوق العمل شدة الاعتماد على القطاع العام في خلق فرص العمل إضافة إلى عوامل تشتمل الحروب وحالة الحصار الاقتصادي وهجرة اليد العاملة وتحديات دمج القطاع غير النظامي في الاقتصاد النظامي كما إن القطاع النظامي أخذ في استيعاب أيدي عاملة غير ماهرة لكن أجوره المتدنية لم تساهم كثيراً في التخفيف من حدة الفقر فتضافر تدني الأجور الحقيقية مع ضيق فرص العمل لتوسيع الفقر وتعميقه وعلاوة على ذلك أدى النمو المعتمد على الموارد الطبيعية إلى ربط التنمية على نطاق واسع بتقلبات أسعار النفط وإيراداته وإلى شل الجهود التي تبذل من أجل التنويع الاقتصادي وعلى أساس ذلك نجم عنه محدودية التنويع لتقليل فرص العمل وخاصة أمام الشباب حديثي التخرج⁽¹⁹⁾.

فالإشكالية التي ستبقى تلاحقنا نكمن في اقتصاد العراق الوحيد الجانب، فهو اقتصاد يعتمد على موارد النفط الخام في تغطية نفقات الميزانية الاعتيادية وميزانية التنمية⁽²⁰⁾، ولم يبدأ العراق بعد التجاوب مع مضامين ثورة التقانة وكما نعرف إن قطاعاته متخلفة والوضع يعكس اقتصاداً أحادي متخلف وهذا يتطلب منا نحن العراقيين أن نبدأ بتبني السياسات الصحيحة والملائمة للبلد والمرحلة التي نعيشها، فقد سجلت السنوات الماضية أكبر نسبة انكماش اقتصادي وتراجع إجمالي الناتج المحلي، عما كان عليه قبل عقود، وارتفعت نسبة البطالة إلى مستوى قياسي قدره 65-70%، وهي تطل بصورة خاصة الشباب، على اعتبار إن حل مشكلة البطالة يتطلب تحقيق نمو اقتصادي سنوي عالي جداً، وإن رفاه الإنسان والتنمية الاقتصادية يعتمدان على خلق فرص عمل منتجة للعاطلين عن العمل، على الرغم من إن مستوى الأداء الاقتصادي العراقي في المرحلة الراهنة لم يظهر لحد الآن مؤشرات مشجعة.

إن زيادة معدل النمو في الاقتصاد العراقي يعتمد على علاقة وثيقة ما بين الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبما أن الاقتصاد العراقي قد عانى من اختلالات هيكلية كبيرة تتمثل بقلة المدخرات نتيجة للارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك

نتيجة لانخفاض الدخل والتي أثرت بشكل كبير في الاستثمار، مما دفع بالاتجاه نحو الخارج من أجل الحصول على القروض لتمويل العمليات الاستثمارية غير المجدية، وهذا ترك العراق يرضخ تحت مديونية كبيرة، فضلا عن مستويات البطالة الكبيرة في الاقتصاد العراقي، كل ذلك ترك تداعياته على انخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي العراقي عموماً.

هنا أذن تأتي أهمية توفير الأموال اللازمة من أجل القيام بالاستثمار وبالتالي تحقيق نسب توظيف وخفض نسبة البطالة في العراق، وهذا سبب ترك بدوره آثاره على زيادة الدخل القومي ومن ثم رفع معدلات النمو في الاقتصاد العراقي، ومن هنا أيضاً تأتي أهمية إقامة سوق مالية متطورة في العراق تسهم في تعبئة الموارد المالية وتنمية المدخرات، أي كلما كانت الأسواق المالية أكثر تطوراً، كلما انعكس في سهولة بيع وشراء الأسهم والسندات بسرعة وبكلفة مالية منخفضة وتحويلها إلى نقد سائل.

وان اتجاه العراق نحو تفعيل القطاع الخاص ووفقاً للتوجهات الحالية المعززة لدور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ستكون بمثابة حاجة متزايدة لتلبية الاحتياجات التمويلية، لما كان القطاع الخاص في الفترة السابقة تابعاً للدولة ويسير وفق توجهاتها وسياساتها، لذا فهو يحصل على التمويل من الدولة عبر مؤسساتها المالية والمصرفية (البنك الزراعي والبنك الصناعي وبنك التسليف)، وعليه فإنه في ظل التوجهات الحالية نحو إتباع سياسات مالية ونقدية (استقلالية البنك المركزي) أكثر ملائمة⁽²¹⁾.

ومن هنا تبرز أهمية تفعيل القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي لزيادة توفير فرص العمل، إلا إن الاتجاه نحو العولمة وانتشار المعلومات والتكنولوجيا يتطلب أيدي عاملة ماهرة ويقبل الحاجة إلى اليد العاملة الكثيفة مع مرور الزمن، الأمر الذي يتطلب أن تكون العمالة أفضل تعليماً وأكثر مهارة وأقدر على استخدام التكنولوجيا الحديثة و مزيداً من المعرفة والدراية في التعليم والتدريب وتطويراً مستمراً للمهارات.

وهنا لا بد أن انوه بان مشكلة الخريجين العاطلين عن العمل قد تفاقمت بصورة كبيرة، وذلك لرفض معظم الشركات الأجنبية العاملة حالياً في العراق تشغيلهم، وهذا ما صرح به المدير العام لإحدى هذه الشركات التي تتخذ من إحدى دول الجوار مقراً لها، حيث أقرّ بأنه يفضل تشغيل الأيدي العاملة الأجنبية خاصة الآسيوية منها متذرعاً بأنها أكثر أمناً وارضخ من الأيدي العاملة العراقية.

كما وصرح مدير عام شركة أجنبية أخرى بأنه حريص على تشغيل الأيدي العاملة الأجنبية لأنها أكثر ولاءً وإخلاصاً وهذا يذكر بما حصل خلال الحرب العالمية الأولى عندما احتلت القوات البريطانية العراق وتم تشغيل الأيدي العاملة الآسيوية بدلاً من الأيدي العاملة العراقية للأسباب المذكورة أعلاه. علماً بان الشركات العراقية الصغيرة تنفي ذلك وتؤكد على أن العمالة العراقية أكثر أمناً وإخلاصاً وتفانياً في بناء وطنهم العراق كما وأن الكفاءات التي يتمتع بها العراقيون تفوق إلى حد كبير تلك الكفاءات الأجنبية⁽²²⁾.

فالفراهية الاقتصادية و ظروف العمل بقيت غير مؤاتية في العراق وتدهور في غالبية الحالات الباحثين عن العمل ولم يتمكن سوق العمل والنمو الاقتصادي من الارتقاء بحيث يكفي لتأمين فرص عمل للعاطلين ولاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين حديثاً إلى سوق العمل وأصبحت مشكلة البطالة المزمنة تمثل تحدياً كبيراً في الوقت الحاضر لكثير الباحثين عن العمل.

ثالثاً : الآثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة

تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضاً، أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معاً، ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني، كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ، وإنما هي ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، في العملية الاقتصادية-الاجتماعية كلها الجارية اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الأصعدة، الدولية والإقليمية والمحلية⁽²³⁾.

إذ يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطله، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش (الكسب) أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنساء، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في بحبوحة من العيش، ومما هو جدير بالذكر انه كلما طالبت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيماً حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه.

وتساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمى بالثبؤ الاجتماعي، وتؤدي حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية على إصابة غالبية الشباب المتعطل عن العمل بحالة من الإحباط الشديد المزمن وحالة من عدم الثقة بالنفس وخاصة لدى الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية، مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالانتقام من المجتمع الذي يرفض منحهم فرصة العيش الكريم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتحقيق ذواتهم وتجسيد طموحاتهم من خلال تحصنهم بالعمل وأيضاً يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالهجرة إلى مجتمعات أخرى⁽²⁴⁾.

ففي كلام الرسول (ص) خير دليل، فعن ابن بكير عن أبي الحسن (ع) قال: قال رسول الله (ص) "إن النفس إذا أحرزت قوتها استقرت" فشعور العامل بخيبة الأمل الاجتماعي وما يتعرض رب الأسرة من ضغوطات نفسية واجتماعية ناتجة عن حالة الفقر التي تعيشها أسرته يؤدي إلى الاضطراب والانحراف نتيجة لعدم قدرة الدولة على توفير العيش الكريم لهم ولمن يعيلون من خلال توفير فرص العمل.

كما إن فقدان المجتمع لبعض الضوابط الاجتماعية وغياب القانون الذي يحفظ الاستقرار في المجتمع أحدث نوع من العنف بين أفراد وبسبب غياب دور المؤسسات الحكومية ولفترة ليست بالقصيرة وخاصة أجهزتها الأمنية نتيجة لما تعرضت إليه من تدمير وإحلال الفوضى نتيجة الحرب و الاحتلال.

إن معدلات البطالة العالية في العراق، والتي نجمت عن الحروب الخاسرة التي خاضها النظام البائد خلال العقود المنصرمة، لم تكن إهدارا للطاقات البشرية العراقية فحسب، بل وأدت في الآونة الأخيرة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية وزعزعة الأمن والاستقرار في عراقنا الجديد. هذا بالإضافة إلى الشعور بالإحباط الذي بدأ يتنامى بين صفوف العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات العراقية بسبب تكوُّ المسؤولين في إيجاد الحلول الناجحة لهذه المشكلة، والكل يعلم بأن الآلاف من هؤلاء الخريجين العاطلين عن العمل قد أصابهم الكثير من التردّي في حالاتهم النفسية بعد تلك السنين المضيئة التي فقدوها من أعمارهم خلال حياتهم الدراسية وظروف الحصار التي أنهكتهم إبان العهد البائد⁽²⁵⁾.

يمكن أن تكون التكاليف الشخصية ضارة جدا وأحيانا تستمر لفترة طويلة كما يمكن للتكاليف الاجتماعية الإضافية أن تنمو هذه التكاليف الشخصية فالبطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوضع البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم وربما تمتد التكاليف الاجتماعية إلى ابعاد من هذا ما انخفضت العناية الطبية وكثرة الأمراض⁽²⁶⁾.

إذ غالبا ما تتلازم البطالة وسوء التغذية والأمية وتردي أوضاع الإناث والتعرض للمخاطر البيئية وعدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية مع الفقر⁽²⁷⁾.

كما يترتب من الناحية الاجتماعية إن الشباب العاطلين عن العمل لا يقدمون على الزواج لان من الشروط الأساسية للزواج غير متوفرة لعدم توفر فرص عمل ولعدم حصول الشباب على أجر يمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة المتزايدة وهذا الوضع يؤدي إلى العزوف عن فكرة تكوين أسرة وبالتالي يولد قدر اكبر من الاستياء.

فالحرمان من العمل والحصول على دخل مناسب بالتأكيد يؤدي إلى الانحراف واللجوء إلى أعمال غير شرعية و عدم إلى اليأس والضياع وربما إلى ممارسة العنف داخل الأسرة أيضا فمن خلال التواجد في البيت بشكل مستمر وبسبب عدم وجود عمل يقضى العامل وقته فيه، فممارسة العنف والتطرف والجريمة خير دليل على الاكتئاب والاعتراب والحالة النفسية السيئة التي يعيشها العاطل عن العمل.

وبما إنهم يشكلون عبئاً ثقيلاً على أنفسهم وعائلاتهم والمجتمع وخزينة الدولة ولا يمكن الاستمرار على ذلك، كما أنهم يشكلون مركز توتر اجتماعي دائم قابل للانفجار في كل لحظة، ويمكن استغلالهم من قبل القوى التي لا تريد الاستقرار والخير للبلاد.

ومن الخطورة بمكان استمرار ذلك، إذ أن هؤلاء يمكن أن يتحولوا إلى لقمة سائغة للقوى الإرهابية والتخريبية لجرهم إلى جانبها وزجهم في عمليات تخريبية على الصعيد الدولي لقاء نقود يحتاجونها لإشباع حاجاتهم وأفراد غوائلهم⁽²⁸⁾.

إن معالجة المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، والتي لا تقتصر على موضوع البطالة والخدمات والعدالة الاجتماعية، بل تمتد لتشمل العلاقات في ما بين أفراد المجتمع وبين الدولة وأجهزتها المختلفة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، إضافة إلى ضمان تطور الحياة الثقافية ووصولها إلى أفراد المجتمع وتعزيز دور المثقف في الحياة العامة والحياة السياسية والاجتماعية وفي بناء الإنسان التوجه نحو تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال العاطلين عن العمل في مشاريع إنتاجية وخدمية في مختلف محافظات البلاد حتى لو كان الهدف مجرد التشغيل.

إذ أن استمرار البطالة بهذا المستوى الراهن يساهم بدرجة عالية في تنشيط وزيادة المشكلات الاجتماعية واستعداد مجموعات جديدة من الشباب على الانخراط في العمليات الإرهابية وإيجاد أفراد يشكلون احتياطياً مناسباً للتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى واقع الضياع وانعدام الرؤية الواضحة لمستقبل أفضل.

فالحصول على فرصة عمل وأجر مناسب لعيش كريم يلعب دوره المباشر في تغيير موقف الإنسان، وخاصة الشباب، من الدولة والمجتمع ومن العمليات الإرهابية الجارية في البلاد، وفي العراق ما يكفي من حاجات فعلية لتشغيل عدد كبير جداً من العمال والناس العاطلين عن العمل لتغيير واقع المدن والشوارع العراقية⁽²⁹⁾.

فناقوس الخطر يدق في المجتمع العراقي إذا ما نظرنا إلى نسبة البطالة في العراق التي لا مثيل لها في باقي الدول وقد انتشر الفقر وهو الأمر الذي فاقم من معدلات الأمية وانخفاض المستوى الصحي وضعف ثقافة المجتمع فالتخلف الاجتماعي يؤدي بالنتيجة إلى تخلف اقتصادي والعكس صحيح.

فالانعكاسات التي تتولد من جراء تفشي البطالة في المجتمعات عديدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ففيها إهدار لقيمة العمل البشرية وفقدان الشعور بالانتماء للمجتمع.

الخاتمة

ختاماً يمكننا القول بان تحدي ظاهرة البطالة يأتي في مقدمة التحديات التي تواجه دولة العراق لارتفاع نسبتها وبشكل غير طبيعي، ويرتبط بها بنفس الدرجة من الأهمية الانعكاسات والآثار السلبية الناتجة عنها على المجتمع ونتائج التنمية. أن مسألة عدم توفير وظائف للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل كان لها أثارها وانعكاساتها السلبية على المجتمع العراقي و بالخصوص على الشباب حيث دفعت البعض منهم إلى انتهاج سلوك سلبي يضر المجتمع كالإرهاب والعنف والقسوة حتى داخل البيت أيضا .

إذ لم تول الحكومة العراقية السابقة مشكلة البطالة الاهتمام الذي يجب أن ترقى إليه، ولم تجتهد في إيجاد أي حل جذري لهذه المشكلة الاقتصادية الاجتماعية والتي أخذت تشهد تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل، مما جعل المشكلة وآثارها تنتج عن وضع تراكمي، فضعف الاقتصاد وتحجيم دور القطاع الخاص وتدني مستوى التعليم والتعلم المهني التقني بالخصوص وتدهور نوعيته وكميته إذ تمثل البطالة خاصة بين المتعلمين تحدياً مع تزايد نسبة الفئة العمرية الشابة

وزيادة عدد الخريجين سنة بعد أخرى وذلك لعدم توفر فرص عمل مناسبة نتيجة عدم الموازنة بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل، كذلك ضعف مساهمة المرأة في الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة بين النساء، كما أن من بين العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على سبل معالجة مشكلة البطالة تلك الآثار والانعكاسات السلبية الناتجة عنها إضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل التي اشرنا لها في البحث، وقد أدت هذه الخصائص مجتمعة إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل الإعالة وبالتالي زيادة الفقر والعوز وفقدان العيش الكريم في مجتمع واقتصاد يفترض أن لا يكون مكان للحاجة والفقر، مما أدى إلى الانحراف ومزاولة أعمال غير شرعية من أجل توفير لقمة العيش للبقاء على قيد الحياة، كما ويلحظ بما لا يدع مجالاً للشك بأن هذه المشكلة على الرغم من خطورتها وتزايد حجمها إلا إن هناك بصيص من الأمل لتأمين سبل العيش والبقاء بكرامة أسوة بباقي المجتمعات نحو عراق وعراقي حر و كريم.

في ضوء الاستنتاجات السابقة قد يكون من المهم الأخذ في الاعتبار المقترحات الآتية كاستراتيجيات للتعامل مع الظاهرة بأسلوب علمي، و التي يمكن من خلالها الحد من وجود البطالة واتخاذ تدابير اجتماعية في معالجة الكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية المترتبة عن هذه الظاهرة وانتشارها.

1. إن مشكلة البطالة يجب أن تحضى بأولوية قصوى من قبل الحكومة الجديدة وأهمية تضافر الجهود في إيجاد المزيد من الوظائف للحد من البطالة المرتفعة حيث إن خلق المزيد من فرص العمل سيكون له الأثر في تحسين الوضع الأمني.

2. وفي زحمة البحث عن مخارج لاثقة لإشكاليات البطالة فمشكلة تحتاج إلى برنامج استراتيجي متعدد الأبعاد وطويل الأجل لبناء سياسات وخطط استراتيجية تربط التنمية الشاملة والعمالة إذ إن قضية البطالة وإعادة هيكلة أسواق العمل تشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود المبذولة من قبل الحكومة خاصة فيما يتعلق بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. إن تحقيق النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على البطالة والفقر في العراق والنمو الحالي يبين ضعف المستوى، ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يكون هناك نمو في القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.

4. أن زيادة الاستثمارات في العراق تدفع إلى حل مشكلة البطالة التي يمكن أن تزيد من فرص العمل ولاشك إن وجود عمالة متعلمة يعد مفتاحاً للمساهمة في عالم يتسم بالعمولة، فخلق وظائف هي أولوية لا تسبقها أولوية ومن أجل توسيع الفرص لا بد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية في الإسهام للقضاء على هذه الظاهرة وتأمين فرض عمل للعراقيين ولا بد من وضع شروطاً للقبول في قانون الاستثمار الجديد، وذلك بمنع

الشركات الأجنبية من استخدام الأيدي العاملة الأجنبية والاقتصار على العمالة الأجنبية المتخصصة و التي يحتاجها سوق العمل في الوقت الحاضر لحين إعداد وتدريب كوادر عراقية، وعلى أن تعتمد على استخدام كثافة الأيدي العاملة في المشاريع.

5. إنشاء هيئة أو مركز متخصص بالسكان النشطين اقتصاديا وإيجاد قاعدة معلومات متكاملة تقوم توفر كافة البيانات عن سوق العمل وإجراء بحوث مسحية و إعداد الدراسات الخاصة بالظاهرة حالياً و بناء التصورات المستقبلية والتي تساعد على وضع سياسات خاصة بالعمالة ولمجابهة المشكلة والإسراع في وضع الإستراتيجية لضمان توفر فرص العمل مستقبلاً وتحليل الآثار المختلفة للظاهرة وبرامج الحد منها.

6. ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وعقد ندوات فكرية وثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة، وكذلك أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة.

7. تمكين المرأة وتوظيف قدراتها ومشاركتها في الحياة العامة لتصبح عضواً فاعلاً في المجتمع وزيادة مجالات فرص عمل المرأة باعتبارها طاقة كامنة مهدورة.

8. تشجيع التعليم الفني المهني لكلا الجنسين وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية للعمالة وسيكون له دور هام في تجهيز العمالة العراقية لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحولت التي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل، كما يتطلب فتح مراكز تدريب لتمكين الاقتصادي للفرد العراقي وخصوصاً فيما يخص الحاسوب واللغة والذي يساعدهم في الحصول على عمل.

9. ودون ريب هنالك مستقبلات بديلة، كذلك من المتوقع تزايد حدة مشكلة البطالة مستقبلاً خاصة إن قوة العمل البشرية في تزايد أكثر وذلك نتيجة النمو السكاني مستقبلاً.

الهوامش

<http://www.mafhoum.com>

2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، أبو ظبي، أيلول، 2004، ص43.

3- أسامة مهدي، العراق يدعو مستثمري الخارج، 14/4/2005 على موقع الانترنت

<http://www.elaph.com>

4- كاظم حبيب، هل سبل عاجلة لمكافحة البطالة الراهنة في العراق؟ برلين 2004/2/27

5- سناء العمري، واقع المرأة العراقية في الاقتصاد العراقي على موقع الانترنت

<http://www.iraqiamericanci.org>

6- غالب محمد رشيد الاسدي، دور المؤسسة التربوية في تقليص ظاهرة بطالة الشباب في العراق الجديد، شبكة الأبناء <http://www.annabaa.org> المعلوماتية، الاثنين، 9/أيار/2005 على موقع الانترنت

7- كاظم حبيب، مصدر سبق ذكره.

8- حي هولتن ولسوف، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة العربية، 1987 م، ص612

9- فارس كريم بريهي، إشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق، جريد الزمان، العدد 2107، 2005/5/10

10- فارس كريم بريهي، مصدر سبق ذكره.

11- حي هولتن ولسوف، ص614، مصدر سبق ذكره.

12- فارس كريم بريهي، مصدر سبق ذكره.

13 عباس فاضل السعدي، خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 241، السنة 21 آذار 1999م ص 77-78.

14- زياد عربية ابن علي، البطالة في سوريا الوضع الراهن - الأسباب - الآثار - السياسات، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 11، ربيع 2004 على موقع الانترنت <http://www.ashargalarabi.org>

15 - شوسو، دوفسكي ميشل، عولمة الفقر تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2001.

16- رزق الله هيلان، البطالة والفقر ملاحظات وتأملات، على موقع الانترنت

<http://www.mafhoum.com>

17 - معن بشور، مناقشة بحث "في مفهوم العولمة" مقدم في الندوة الفكرية، العرب والعولمة" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت، الطبعة الثالثة، نيسان، 2002، ص 61 .

18 - عدنان ياسين مصطفى، "التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال و مأزق الجنوب رؤية سوسيولوجية" مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، السنة الثالثة، ربيع، 2001، ص10.

19- فارس كريم بريهي ، مصدر سبق ذكره.

20- كاظم حبيب، ما هي المشكلات التي يواجهها المجتمع العراقي في المرحلة الراهنة؟ برلين 2004/9/9 .

- سوق العراق للأوراق المالية ،تنظيم ودقة وسرعة لانجاز التعاملات المالية السوق سيرتقي إلى التداول الالكتروني 21
<http://www.iraqiamericanccci.org> على موقع الانترنت

22 - ياسين الأنصار، البطالة وأثرها على طموحات طلبة وخريجي الجامعات العراقية ،موسوعة النهرين، على موقع <http://www.nahrain.com> الانترنت

23- رزق الله هيلان ، مصدر سبق ذكره.

24- زياد عربية ابن علي ، مصدر سبق ذكره.

25- ياسين الأنصار ، مصدر سبق ذكره.

26- حي هولتن ولسوف ، مصدر سبق ذكره، ص 607.

27 -كمال حمدان، "الفقر في العالم العربي" ورقة عمل مقدمة إلى تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996.

28- كاظم حبيب ،مصدر سبق ذكره.

29 كاظم حبيب ، مصدر سبق ذكره.

الفصل الثالث

الاستثمار في التعليم

مدخل لدعم عملية التنمية الشاملة المستدامة

هدى زوير الدعيمي*

*تدريسي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

تمهيد

إنّ من أبرز مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو ضعف الإمكانيات المادية وانخفاض مستوى الإمكانيات البشرية الضرورية لإحداث التنمية، ويعد الاستثمار في التعليم المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن الاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب بهدف اكتسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية والتي من خلالها يستمد النمو الاقتصادي مادته ويخفض مستوى الفقر، إذ يمكن تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر من خلال التنمية والتي لا يمكن تحقيقها (التنمية) إلا من خلال الاهتمام بالتدريب والتعليم بكافة مراحله، فالشخصية المتعلمة لا بد من أن تكون منتجة وتساهم في عملية التنمية، كما أن التعليم يتأثر بسياسات التنمية وبأولويات الاستثمار في مجال التنمية البشرية.

مقدمة

انطلاقاً من أهمية التعليم في صنع الحضارة وبناء الإنسان لا بد من أن يحظى قطاع التعليم باهتمام كبير وإن تكون النقطة كبيرة في مسيرة التعليم من حيث وضع أسس انطلاقاً النهضة التعليمية بمعطياتها ونتائجها سواء من حيث التوسع النوعي والكمي أو من حيث تفاعل نشاطات مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مما لا شك فيه أن الرقي بمستوى التعليم وفي كيفية استيعاب مخرجات التعليم والعديد من الجوانب الأخرى التي تهتم بهذا القطاع اهتماماً بالغاً سواء بالتعليم أو التدريب بشتى مراحله وتخصصاته، هو من منطلق الحرص على تنمية وتطوير الموارد البشرية التي هي أساس التنمية الشاملة.

لقد شكل التعليم محورا رئيسيا لكافة خطط التنمية كما انه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى المهام الرئيسة الأخرى المرتبطة بالنواحي الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية.

وتبرز أهمية التكنولوجيا كأحد عناصر الإنتاج فضلا عن دورها في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، ودورها في زيادة فعالية عناصر الإنتاج، وأهمية القطاع الخاص في تحفيز وتسريع وتيرة النمو، و في تبني المعرفة والتكنولوجيا وتوفير مقومات التعليم لها عن طريق التعليم الخاص، وتبرز أهمية التعليم من خلال تطوير

الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة، وان النمو الاقتصادي لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف التنموية وخاصة القضاء على الفقر والبطالة والامية والتي تنتج عن قصور في امتلاك رأس المال المالي، وعن سوء استغلال رأس المال المادي، وضعف ورياءة كفاءة رأس المال البشري، وتعاني العديد من البلدان وبالأخص النامية منها مشاكل في مجال الرقي بمستوى التعليم(كما ونوعا) وفي كيفية الاستثمار في التعليم والتدريب.

وفي ضوء ما تقدم يبرز هدف البحث في بيان دور الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري، فضلاً عن دراسة توليفة (الاستثمار في التعليم، تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر، التنمية الشاملة)، والتعرف على علاقة القطاع الخاص و التعليم من خلال رؤية خاصة، مع استعراض لإستراتيجية التعليم في العراق وسبل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة وصولاً إلى الاستنتاجات والمقترحات، وبناء على ما سبق فان فرضية البحث مفادها إن للتعليم دور رئيس في صنع الحضارة وبناء الإنسان وتنمية الموارد البشرية التي هي أساس التنمية الشاملة و إن قلة التحصيل التعليمي، ورياءة نوعيته يؤدي إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

* أولاً: الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري

نذكر بداية أن مفهوم الاستثمار في التعليم إذا ما تم تعريفه بطريقة أو بأخرى فهو يلعب دور مهم وحيوي في التنمية الشاملة وهو من أولويات وأساسيات التنمية الشاملة المستدامة الصحيحة.

إن مشاريع الاستثمار في التعليم النظامي والذي يشمل(التعليم الابتدائي الأساسي، الثانوي، العالي) والتعليم الغير نظامي (التدريب ومحو الأمية) لا يمكن أن تتجح إلا إذا توفرت لها البيئة الملائمة والمحفزة إلى زيادة التعليم كالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

إن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وعلى أساس أن التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية والذي يتمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع.

ويمثل الحرمان من التعليم، أول مراحل الحكم على البشر بالفقر، ويميل هذا الحرمان ليكون أقسى في حالة النساء والأطفال، ومن المؤكد أن قلة التحصيل التعليمي، ورياءة نوعيته، ترتبط بقوة بالفقر.

ويرجح تحليل خصائص الأسر الفقيرة من حيث أن معاملي الارتباط الرئيسيين للفقر هما الموقع الريفي وانعدام التعليم، ويرتبط الفقر بصفة عامة بانعدام التعليم وللظاهرة الريفية بصفة أساسية، حيث يبلغ (الفقر) أعلى مستوى بين الأفراد الذين حصلوا على تعليم ضئيل أو لم يحصلوا على تعليم على الإطلاق وينخفض بصورة حادة مع ارتفاع مستويات التعليم التي يحققها الأفراد⁽¹⁾.

والوضع أسوأ في المناطق الريفية إذ ينخفض معدل الالتحاق بالتعليم وأصف إلى ذلك انخفاض نسبة التحاق الإناث مقارنة بالذكور وإدراكاً لأهمية تحقيق التحاق شامل، والذي يتمثل التحدي الحقيقي المتعلق بتحقيق التعليم للجميع في أن

يشمل التعليم الأطفال من مستويات فقيرة اجتماعيا واقتصاديا ومن كلا الجنسين، إذ تبين المؤشرات الاجتماعية أو مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة لمؤشرات التعليم مثل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية، ما يعكس في أكثر الجوانب نقصا في مجال التعليم، غير أن مما تجدر ملاحظته أن الفجوة بين الجنسين في المؤشرات الاجتماعية كبيرة جداً.

ويركز قطاع التعليم في تكوين رأس المال البشري والاجتماعي اللازم للنمو الاقتصادي والإنماء الاجتماعي، من خلال الدعم التحليلي ودعم المشروعات وعن طريق تقديم الخبرة الدولية والممارسة الجيدة على أساس خاص بكل بلد، ومهمة الدولة هي الاستكمال الشامل للتعليم الإلزامي الجيد النوعية وفعالية النظام التعليمي في تكوين رأس المال البشري والذي ينشئ تلاحما اجتماعيا لدعم تنمية مجتمعات أساسها المعرفة ويجب أن يكون هناك اتفاق مالي كافي للتعليم، وان يكون الالتحاق الشامل لتوفير التعليم الأساسي لكل الأطفال.

إن هناك علاقة تبادل منفعة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية و تتضافر المؤسسات التعليمية في كافة مراحلها على تحقيق التنمية البشرية في المجتمعات على نحو يصبح الفرد وسيلة وهدف التنمية في الوقت نفسه.

وأنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة ما لم تصبحها تنمية للموارد البشرية، والتي تتولى مهمتها عملية التربية والتعليم، وهذه لا يمكن النظر إليها على أنها خدمة استهلاكية بقدر ما هي عملية توظيف واستثمار مثمر لرؤوس الأموال تحقق للمجتمع عائدا يفوق أضعافا مضاعفة حجم الإنفاق عليها.

والحقيقة أن واقع الحال يقول إن الصلة بين الخطة التربوية والخطة الاقتصادية تكاد تكون مقطوعة، نظرا لضعف خيوط النسيج التي تصل بين حاجات التربية وحاجات التنمية الاقتصادية، فهناك تباعد كبير بين التربية القائمة وبين التربية التي تؤدي إلى التنمية البشرية والاقتصادية، وهي بمواصفاتها الحالية عاجزة عن ربط المدرسة بسوق العمل، حتى مدارس التعليم الفني القائمة لم تستطع تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك لضعف المستوى العملي لخريجها، وهو ما يجعل المدرسة بواقعها الحالي عاجزة عن إعداد الناشئة إعدادا جيدا لسوق العمل⁽³⁾.

إن الإنفاق على التعليم له خاصيتان فهو: أما يعتبر إنفاق استهلاكي حيث يتمثل تأثيره في المنافع غير المحسوسة عند وجود الفرد في المدرسة وتلقيه العلم وتزويد أيضا من قدرته على جعل حياته المستقبلية أكثر فائدة، أما الجانب الآخر فهو إنفاق استثماري ويمثل تأثيره في العوائد الخاصة والخارجية على كل من الفرد والمجتمع.

ومن المتوقع أن يكون لهذا التأثير التعليمي نتائج اقتصادية واجتماعية على المدى الطويل وهذا الأمر قد ثبت من خلال الدراسات والأبحاث السابقة، حيث تم التأكيد على العلاقة الايجابية بين التعليم والنمو.

وفي نتائج لـ(56) دراسة لأنماط معدل العائد على التعليم في الستينات والسبعينات من القرن العشرين لـ(45) دولة من دول العالم تبين أن معدلات العائد من الاستثمار في التعليم هي فوق 10% كمتعار مشترك للفرصة البديلة لرأس المال وهي في الدول النامية أعلى بالنسبة إلى العوائد المشابهة في أكثر الدول المتقدمة⁽⁴⁾، انظر جدول (1).



جدول (1)

عوائد التعليم بالنسبة للمناطق والبلدان

المنطقة أو البلد	عدد الدراسات	العوائد الخاصة%			العوائد الاجتماعية%		
		المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية	التعليم العالي	المرحلة الثانوية	التعليم العالي	
إفريقيا	9	29	22	32	29	17	12
آسيا	8	32	17	19	16	12	11
أمريكا اللاتينية	5	24	20	23	44	17	18
البلدان	22	29	19	24	27	16	13

المصدر: George(1981)Returns to education:an updated ،Psacharopoulos

p.329. ،international comparison.Comparative Education

إلا إن صعوبات تطوير البحث العلمي والتقني متنوعة ومن هذه الصعوبات بدرجة أولى عدم الاهتمام الكافي به لعدم اتضاح مردودة على الرغم من أن إسهام الإنتاج المرنكز على العلم ازداد بشكل شديد، فهو اليوم يشكل حوالي (80 إلى 90) بالمائة من الناتج القومي المحلي لمعظم البلدان الأوروبية، ومعنى ذلك أن البلدان التي لم تدخل علوم التقنية على اقتصادها وثقافتها تكون وضعت نفسها على هامش الاقتصاد العالمي الجديد⁽⁵⁾.

إن استكمال وتطوير البنى التحتية والمؤسسية للنظام التعليمي ليزداد مردوده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويصبح قادرا على الاستجابة بكفاءة وفعالية لتحديات الحاضر ومشكلاته، ويواجه تحولات المستقبل ومحاذيره ويتكيف مع التغير واتجاهات التطور محليا وإقليميا وعالميا، وإن زيادة حجم المشاركة المجتمعية في تخطيط وتمويل وإدارة التعليم تحقيقا لمبدأ التعليم حق للجميع وإن التعليم شأن مجتمعي، وكذلك فإن تحقيق التكامل بين حلقات التعليم: العام والفني والجامعي والتقني،

وعلى جميع المستويات، وإصلاح أي خلل هيكلي يوجد في أي حلقة من حلقات التعليم، وتحسين عناصر الجودة النوعية في النظام التعليمي، والاهتمام بمدخلاتها وعملياتها (الأهداف، المناهج والمواد التعليمية، المعلم وكفاياته التدريسية، منهجيات وأساليب وأدوات التقييم)، هو من أجل إعداد جيل من المبدعين القادرين على الإبداع والابتكار⁽⁶⁾.

ومن هنا، يصبح من الضروري أن يكون هناك تكامل بين أنظمة التعليم وأنظمة التدريب، لأنهما وجهان لعملة واحدة، بل انه أحيانا من مشكلات التدريب وجود أسبابها في نظام ومستوى التعليم، وأحيانا بعض السياسات في التعليم عندما يكون لديك خريجون في تخصصات لا تحتاجها تضطر إلى إعادة تدريبهم، بمعنى آخر إن المجتمع يتحمل تكاليف مزدوجة أو مضاعفة لكنه تعليم لا يؤدي إلى نتائج ايجابية وهو يفضي إلى البطالة، مما يضطر هذا المجتمع إلى أن يصرف نفقات إضافية على إعادة تأهيل هؤلاء الأشخاص من خلال برامج جديدة. ولكل شيء مزايا وعيوب، ولكنني أعتقد إن التدريب لا يمكن النظر إليه بمعزل عن قضايا القوى العاملة الأخرى وقضايا التعليم⁽⁷⁾.

وان التعليم المهني للكبار هو ذلك الطراز من التعليم المؤسس على العلاقة بين الإنسان والعمل مع اخذ كلمة العمل بمعناها الواسع الذي يربط تنمية الفرد العامل بالتنمية الشاملة للمجتمع والذي يوفق بين مصلحة الفرد من ناحية ومصالح المجتمع من ناحية أخرى وانه ذلك الطراز من التعليم الذي يساعد على إعداد الفرد القادر على خلق الثروة المادية والمعنوية وتمكين الفرد وتوسيع خياراته مما يشكل مجالا هاما من مجالات تعليم الكبار المفضي إلى التنمية البشرية، وخاصة في المجتمعات المستحدثة التي تنقش فيها الأمية على الشكل الذي يعوق التنمية⁽⁸⁾.

إذ تشكل الأمية عقبة تعترض سبيل تنمية المجتمعات والنهوض بها اقتصاديا واجتماعيا وبشريا... فمحو الأمية يتبعه تحسين أداء العمل الذي يؤدي إلى ارتفاع الطاقة الإنتاجية وهذا بدوره سيتبعه نمو الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل، وكذا ارتفاع مستوى المعيشة وهكذا تتحقق التنمية البشرية المؤدية إلى التنمية الشاملة⁽⁹⁾.

ونرى إن الإنتاجية في البلدان النامية متواضعة للغاية بالمقارنة مع الإنتاجية في الدول المتقدمة ويمثل احد الأسباب الهامة لبطء عملية التنمية الاقتصادية، ويرجع الانخفاض الهائل للإنتاجية في البلدان النامية إلى الأسباب الآتية:

1- انخفاض مستوى التعليم بدرجة هائلة.

2- انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم.

3- انخفاض القيمة الحقيقية لمرتبات التدريسيين والأساتذة

4- بطء تزايد عدد المؤسسات التعليمية للمراحل المختلفة مقابل تزايد سريع للأعداد الجديدة التي تلتحق سنوياً بالمدارس كنتيجة طبيعية للنمو السكاني مما يؤدي إلى تكديس التلاميذ في المدارس وهذا يزيد من رداءة مستوى التعليم⁽¹⁰⁾.

يعد الاستثمار في التدريب المهني أحد أهم مجالات التعاون التنموي ولتعزيز البنية التحتية من خلال الدعم المباشر لإنشاء وتجهيز مراكز تدريب مهنية، لا تقتصر على مجرد الإنشاء والتجهيز وإرساء أسس لتطوير المناهج والمواد التعليمية فحسب بل التركيز وبشكل كبير على تأهيل كوادر إدارية وفنية، فقد كان "بناء الإنسان"

القادر على مواصلة عملية البناء والتطوير هو القاعدة التي انطلقت منها والتي تعود إليها النهضة التي تشهدها دولة صناعية عملاقة كألمانيا، الفقيرة في الثروات الطبيعية الغنية بالقوى البشرية المؤهلة، وهذا ما نشهده اليوم حيث نجد أن تلك الكوادر التي أهدت خلال تلك الفترة منتشرة في العديد من المواقع كمدرء أو مدربين أو موجهين أو في مواقع عمل وإنتاج وغيرها لتؤدي دورها في عملية البناء⁽¹¹⁾.

ويزيد التعليم الرديء النوعية والتدريب غير الملائم من صعوبة حصول الوافدين الجدد على عمل منتج ونتيجة لذلك يسجل فائض في المعروض من المتعلمين الباحثين عن عمل المفتقرين للخبرة وفائض في الطلب على العمل ذو الخبرة العالية، ويمثل هذا الاتجاه تحدياً هيكلياً خطيراً للحكومة والقطاع الخاص ومع إن حكومات عديدة بادرت إلى الالتزام بتحسين التدريب الفني والمهني ولا تزال الحاجة قائمة لتكثيف العمل من أجل تحسين نوعية التعليم وتزويد الطلاب بالمزيد من المهارات والمؤهلات الفنية ولإسما تكنولوجيا المعلومات⁽¹²⁾.

إذ يسهم نمو القطاع التعليمي وتطوره إلى حد كبير في تحسين الدخل وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للمعيشة من خلال تأثيراته التوسعية التراكمية والتي تساعد على اكتساب الخبرة والمهارة لزيادة الإنتاجية وبالتالي حجم الإنتاج وتأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة فرص الحصول على عمل وزيادة الناتج الحقيقي للفرد ونظراً لأن هيكل القطاع التعليمي مازال يتسم بالتخلف وضعف شديدين وخاصة في البلدان النامية من حيث النوع و الكم فإن الارتقاء بالجانب النوعي والكمي للمؤسسات التعليمية والمتعلمين وتطور المناهج وتوسيع أنشطتها وإمكانياتها يمكن أن يتحقق من خلال منهجين:

الأول هو ضرورة الاهتمام بالمؤسسات التعليمية وتطويرها وتوسيعها لسد حاجة سوق العمل وثانيها ضرورة الاهتمام بنوعية المناهج وتحسينها وبما يعود بالفائدة على المجتمع كله ولتحقيق التنمية الشاملة، وإن دور التعليم يكون أكثر تأثيراً في تحقيق غايات التنمية الشاملة المتمثلة في زيادة الدخل وتقليص مستوى الفقر.

جدول (2)

المؤشرات التعليمية في الدول المنخفضة والمتوسطة وعالية الدخل

معدل الأمية % من 15 فما فوق 1998		معدل القيد الصافي % 1997 للمراحل		الإنفاق العام على التعليم % من 1997GNP
إناث	ذكور	ثانوي	ابتدائي	

-	-	96	87	5.4	الدول عالية الدخل	المصدر: World Bank ,world Development Report, 2000/2001, World Bank, Washington D.C.
2 0	1 0	71	97	4.8	الدول المتوسطة	

ومن الجدول أعلاه تظهر لنا أن هناك علاقة بين مستوى الدخل والمؤشرات التعليمية فالدول منخفضة الدخل يكون التعليم منخفضة مقارنة بالدول متوسطة وعالية الدخل فالإتفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي يقدر بـ 3.3 مقارنة بـ 4.8 و 5.4 على التعاقب وهكذا بالنسبة للمؤشرات الأخرى انظر جدول(2).

ويوضح الجدول أيضا ثلاث من الدول على سبيل المثال لا الحصر، الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من الدول عالية الدخل ومصر متوسطة الدخل وبنين منخفضة الدخل، ويتبين إن هناك فرق في المؤشرات في معدلات القيد الصافي للمرحلة الابتدائية بين أمريكا ومصر وبنين 100% و 95% و 68% على التعاقب وكذا الفرق في المرحلة الثانوية ومعدل الأمية والإتفاق العام وكما موضح في الجدول(2).

وهناك عدم رغبة في التعليم بسبب البطالة التي يعاني منها الكثير من حملة الشهادات وهي بطالة تزداد يوما بعد يوم ونتيجة لهذا الوضع يشعر الآباء بان تعليم أبنائهم غير مضمون النتائج وتظهر الدراسات الصلة الوثيقة بين التحصيل التعليمي المنخفض والأمية والفقير، مما ينبغي إعادة النظر في نظم ومناهج التعليم والتدريب الحكومي والخاص وإزالة الفروق الجنسية في التعليم، وضرورة الارتباط بين النظام التعليمي والتنمية وذلك عن طريق تطوير مناهج التعليم بالصورة التي تخدم العملية التنموية والتي تربط الاستثمار في التعليم بالقطاعات الأخرى.

إن فالتعليم هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، كما أن الاقتصاد اليوم يقوم على أساس البحث والتطور، وهما يتطلبان تعليما عاما وتقنيا ذا كفاءة عالية، كما أن عملية التنمية تتطلب كفاءات علمية متنوعة، وان محدودية الموارد الاقتصادية الأخرى تؤكد على أهمية وضرورة التعليم والمعرفة وان أفضل استثمار يجب أن يوجه للاستثمار في إعداد الإنسان من خلال التعليم والتدريب.

❖ ثانياً : توليفة ((الاستثمار في التعليم، تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر، التنمية الشاملة))

يعد الاستثمار في التعليم في كافة مراحله هو شرط ضروري ووسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم القادر على تحسين ورفع مستوى المعيشة من خلال التنمية الشاملة المستدامة وهناك علاقة بين الاستثمار في التعليم وتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وصولاً إلى التنمية الشاملة، ولانطلاقاً تنموية فعالة لا بد من أن تستند إلى تفعيل دور الاستثمار في التعليم في النشاط الاقتصادي وتحسين نوعه وكمه والتأكيد على النوعية.

وتتعامل أدبيات التنمية البشرية مع التعليم من ثلاث زوايا هي :

1- الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب التقنية.

2- ربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

3- عد التعليم حقاً إنسانياً يهدف إلى تحسين وضع الأفراد والمجتمعات⁽¹³⁾.

ويقول أندرو ناتسيوس، مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، إنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق إمكاناتها كما لا يمكن لشعبها أن يحقق مستوى معيشة لائق بدون تحسين مستويات الصحة العامة والتعليم فيها، ويظهر ناتسيوس أنه من غير المرجح أن تكتشف الحكومات ما للتعليم من تأثير مضاعف على النمو الاقتصادي والديمقراطية والحكم، والانطلاق منه (التعليم) لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وبعد التعليم ذا أهمية خاصة بسبب تأثيره المضاعف الذي يتخطى معرفة القراءة والكتابة على النمو الاقتصادي والديمقراطية والحكم الرشيد. ويساعد التعليم الناس على الإدلاء بأصواتهم على أساس مستنير⁽¹⁴⁾.

إن أهمية التعليم بوصفه احد العوامل المؤثر بالنمو الاقتصادي وهذا ما أكده عدد من الاقتصاديين أمثال (شولتز، دينسون، سولو) لما يولد لدى الناس من معرفة ورفع مستوى الأداء وبذلك فهو يعد الوقود المحرك للتنمية بكافة أبعادها لاسيما زيادة الإنتاج والدخل وإزالة الفقر.

وينعكس الارتفاع في الإنتاجية على نصيب الفرد من الناتج المحلي والذي يعد مؤشر على مدى مساهمة التعليم في توليد الدخل الفردي فهو يحد بصورة غير مباشرة من تداعيات ظاهرة الفقر وذلك عن طريق تمويل مشاريع التنمية وزيادة حجم التشغيل أما عن طريق البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيا أو من خلال توفير الخدمات الأساسية وهو ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة فعن طريق الاستثمار في التعليم مع تحسين النوعية للمساهمة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، وكذلك تحقيق نمو اجتماعي بالإضافة إلى النمو الاقتصادي.

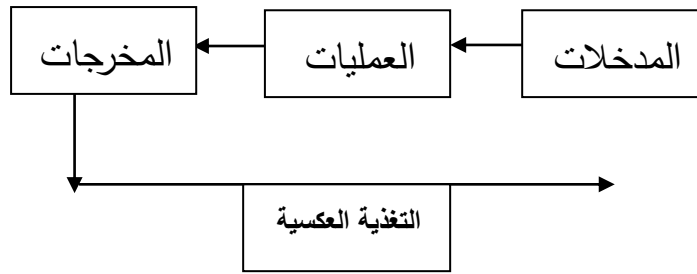
إن الاستثمار أو إنفاق الأموال على البرامج الاجتماعية- كالتعليم أكثر أهمية بكثير بالنسبة للتنمية الاقتصادية مما قد يبدو لأول وهلة، إن الإصلاحات السياسية والاقتصادية هي ما يتطلبه الأمر قبل أن يمكن لدولة ما أن تتطلق وتبلغ مستوىً جديداً من النمو، وبتقليص الفقر عن طريق تحقيق زيادة كبيرة في مسار النمو الاقتصادي وهذا يتطلب بالتأكيد الاستثمار في التعليم الذي يزيد من إمكانيات ومستوى الإنتاج ولا يمكن للتنمية أن تتحقق بدون نمو اقتصادي.

وتؤكد العديد من الدراسات على أهمية التقدم التكنولوجي وما أحدثته الثورة المعلوماتية من زيادة في الإنتاجية وزيادة مستوى النمو الاقتصادي.

وفي وقت تشدد المنافسة في التكنولوجيا لأن الرهان ليس فقط على الناحية الاقتصادية ولكنه أيضا سياسيا واستراتيجيا وبدأ يبرز نظام دولي جديد في العلم والتكنولوجيا من شأنه إعادة تقسيم كعكة الاقتصاد العالمي وبمقتضاه صار الاختراع والابتكار والإبداع اهم الأسلحة الرئيسة للريادة الاقتصادية، وصارت المعرفة هي التي تحرك الاقتصاد وليس الاقتصاد هو الذي يحرك المعرفة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال "بنية إلكترونية" للدولة وهي نظام الاتصالات والمعلومات الذي يربط أجهزتها ومؤسساتها المختلفة كما يربطها بالعالم الخارجي وبنوك المعلومات الدولية، وهو ما أصطلح على تسميته "بالطرق السريعة الفائقة" حيث تقوم شبكة الاتصالات والمعلومات بأي دولة بقيام شبكات الطرق السريعة في عصر الثورة الصناعية وتمثل بالتالي "الجهاز العصبي الإلكتروني" لاقتصاد القرن الواحد والعشرين⁽¹⁵⁾.

وبين شكل رقم(1) توليفة العلاقة بين الاستثمار في التعليم وتحقيق النمو الاقتصادي والتخلص من أغلال الفقر وصولا إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال التوليفة التي تضم أربعة أجزاء وهذه الأجزاء هي:

شكل (1)



1- المدخلات: الاستثمار في التعليم وهي العناصر التي تكون الأساس لبدء بناء القاعدة ويمثابة المادة الأساسية التي تغذي النظام سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة.

2- العمليات: وهي مجموعة من الإجراءات والفعاليات المعتمدة داخل التوليفة أو النظام للتعامل مع مدخلات الاستثمار في الموارد البشرية تجاه تحويلها إلى شكل آخر يتوافق مع أهداف التنمية من خلال وتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

3- المخرجات: وهي النتائج التي تفرزها التوليفة وبما يتفق مع أهداف المجتمع و النظام في تحقيق التنمية الشاملة.

4- التغذية العكسية: وهي المخرجات المسترجعة من ناتج التوليفة ولغرض تقييمها ومطابقتها مع الأهداف الموضوعة وهي خلق مجتمع متقدم ومتعلم من خلال قيد جميع الأطفال في المدارس الابتدائية وإزالة الفوارق الجنسية في التعليم وتطوير وتوسيع المؤسسات التعليمية وعلاقتها بالمجتمع والمؤسسات الإنتاجية.

أن النمو الاقتصادي المتسارع والتنمية المستمرة هما شرطان أساسيان للقضاء على الفقر، فالتنمية الاجتماعية يجب أن تأخذ في الاعتبار أهداف تلبية الاحتياجات وهدف استمرارية النمو، أي الخطة التي تحدث التوازن الصعب بين العناصر الثلاث، الاستثمار في التعليم والنمو والقضاء على الفقر، من خلال التحسينات في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والتنمية الريفية وعلى أساس أن التنمية الاقتصادية تتحدد أساسا ببلوغ عدد من المعطيات مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية ونشر المعرفة الحديثة وتطوير المؤسسات التعليمية، ومحاولة إحداث معدلات عالية من النمو دون معدلات مرتفعة من التضخم، وبمجموعة من الأهداف الثانوية الأخرى.

ويكثر في عالم اليوم من يفتقر إلى التعليم الضروري والتدريب اللازم للحصول على وظائف جيدة ومنتجة، كما تكثر الوظائف غير المنتجة ومنخفضة الأجر، والتعليم يبدأ بتعلم القراءة والكتابة وعلى الرغم من وجود تحسينات كبرى يستمر وجود هوة ضخمة في مجال معرفة القراءة والكتابة، وفي كثير من البلدان لا يزال التدريب بعيدا عن احتياجات سوق العمل، وكثيرا ما يفتقر الشباب إلى إمكانية الوصول إلى خدمات سوق العمل والدعم اللازم لمساعدتهم على الحصول على عمل لائق منتج، وقد حان الوقت لكسر الدائرة المغلقة التي يؤدي فيها ضعف التعليم والتدريب إلى ضعف الوظائف وإلى الفقر، ويتعين على جميع البلدان أن تعيد النظر والتفكير والتوجيه فيما يتعلق بسياساتها الخاصة بالتعليم والتدريب المهني وسوق العمل بغية تيسير الانتقال من المدرسة إلى العمل وإعطاء الشباب، وخصوصا من يتعرض منهم للحرمان بسبب العجز أو الذين يواجهون التمييز بسبب العرق أو الدين أو الإثنية، المجال للدخول إلى حياة عاملة، وينبغي لكل بلد أن يضع مجموعة من المقاصد والأهداف تستند إلى أفضل الممارسات وأفضل الأداء للاستثمار في التعليم والتدريب وغير ذلك من تدابير تعزيز إمكانية العمالة مما يؤدي إلى حصول الشباب على الوظائف وعلى العدالة الاجتماعية⁽¹⁶⁾.

وترتبط كفاية التعليم الابتدائي ارتباطا وثيقا بإمكانية الهروب من الفقر، و تشكل البنات أغلبية الذين لم يتح أمامهم أي فرصة للحصول على تعليم نظامي، ومع ذلك فإن تعليم البنات يعد بغير جدال أحد المفاتيح التي تقضي إلى الحد من الفقر، وقد دعمت اليونيسيف التعليم الأساسي بالتركيز على تعزيز الجوانب المعرفية والسيكوجتماعية لرعاية الطفولة المبكرة، ويشمل ذلك الترويج لإتاحة الفرص الشاملة لتعليم أساسي جيد مع استكمال هذا التعليم بما في ذلك تهيئة بيئة تعلم صحية وفعالة وحمائية، ومن الجوانب المهمة للدعم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي والوالدين في أمور المدارس⁽¹⁷⁾.

إن القدرة على القراءة والكتابة حاسمة الأهمية بالنسبة للتنمية، وتسمح للعمال بممارسة أعمال تدر دخلاً أكبر، وتمكّن الناس من التعلم عن الأخطار الصحية وفرص المشاريع التجارية من خلال قراءة الصحف والنشرات، وتتفق بعض الدول المحدودة الدخل الكثير من الأموال على التعليم، ولكن الكثير من تلك الأموال ينفق على إرسال أبناء النخبة إلى الجامعات مجانا بدلا من تأمين التعليم الابتدائي للجميع، كما إن اعتماد الأموال من النسبة المئوية التي يشكلها الإنفاق على التعليم الابتدائي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم الابتدائي، حتى في حال حدوثه، قد لا يضمن بحد ذاته خلق مجموعة سكانية متعلمة، فقد يترك الفساد والمستوى

الضعيف للتعليم وعمالة الأطفال ومنع البنات من الذهاب إلى المدارس أو التعليم الديني أطفالا كثيرين بمستوى تعليمي من الضعف بحيث أنه يحول دون مشاركتهم في التنمية، ولذلك يكون معدل إكمال التعليم الابتدائي عاملا مهما لتحقيق زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي⁽¹⁸⁾.

كما يعد الاستثمار في التعليم العالي، وضمن البعد الاقتصادي كعائد لتراكم رأس المال البشري ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير العملات الصعبة، إضافة إلى توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من الإداريين والأكاديميين، ناهيك عن تلبية رغبة الطلبة في الدراسة الجامعية وتوفيرها في الدولة بدلا من الاغتراب، وغني عن الذكر دور الجامعات في المساهمة في جعل البلاد مركز جذب إقليميا للتعليم العالي، إضافة إلى الرسالة التربوية والاجتماعية والاقتصادية الهامة التي تؤديها للمجتمع، ويعد التركيز على نوعية التعليم الجامعي الخاص ومستوى الخريجين فيها من أفضل الوسائل التي يمكن للجامعات إثبات وجودها، فالنوعية هي الرد المناسب على أي انتقاد قد تتعرض له الجامعات بشكل عام⁽¹⁹⁾.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أساس النمو الاقتصادي، والتعليم لا يمكن الاستفادة منه دون حسن توجيهه، وإن أهمية رأس المال البشري تكمن في تنفيذ خطط التنمية من خلال تفعيل دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تمثل تلك العلاقة عن ارتباط التعليم مع احتياجات المجتمع اللذين يعتبران شرطين ضروريين لنجاح العملية التنموية في أي مجتمع.

✳ ثالثا: القطاع الخاص والتعليم (رؤية خاصة)

إن النظرة إلى التعليم الخاص، على الرغم من نمو القطاع الخاص نموا مطردا ومنتسارعا ومساهمته بشكل فاعل ومؤثر في العملية التربوية، إلا إن هناك الكثير من يشكك في إن التعليم الخاص ليست لديه أهداف تربوية أي أن أهدافه ربحية فقط وليس له أي أهمية في بناء المجتمع والتنمية، إلا إن التعليم الخاص يحظى باهتمام المسؤولين نظرا لدوره الهام والحقيقي في البناء التعليمي وفي استكمال البنية التحتية اللازمة للانطلاق نحو تحقيق التنمية الشاملة من خلال تعاطم دور القطاع الخاص ولأهمية مشاركته في العملية التنموية وللنهوض بالاقتصاد ولم يقتصر دور القطاع الخاص في بناء المؤسسة الاقتصادية بل تعدى ذلك إلى المشاركة في بناء وتأهيل المؤسسة الأكاديمية حيث أصبح من الواضح إن هناك ترابطا كبيرا بين المؤسساتين وإن إخفاق أو نجاح أي منهما يؤثر سلبا أو إيجابا على المؤسسة الأخرى، وإن أهمية هذا القطاع وأهمية الوظيفة التي يقوم بها قطاع التعليم الخاص لخدمة التنمية الشاملة ومن أجل تحقيق التوازن بين مدخلات ومخرجات البناء التنموي، ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يساير نمو في القطاع الخاص المحلي الذي يشكل القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل، إذن لا بد من فتح الباب أمام القطاع الخاص ليساهم بدوره المهم، وإن ضعف وتراجع دوره هو ما يعكس ضعف المستوى الحالي للتعليم واقتصاد المعرفة في بعض البلدان.

إن الحرمان من التعليم ومن الرعاية الصحية، الجيدان، أول مراحل الحكم على البشر بالفقر، ويميل هذا الحرمان ليكون أفسى في حالة النساء، ومن المؤكد أن قلة التحصيل التعليمي، ورداءة نوعيته، ترتبط بقوة بالفقر، ويلاحظ أن كل ذلك يقع في سياق ضعف شبكات الحماية الاجتماعية، وعلى تناقص مقدرة الأسر الفقيرة على تحمل تكلفة التعليم والرعاية الصحية الأساسيين، مع اتساع الاعتماد على القطاع الخاص في تقديم الخدمات، واستشراء الفقر، فلا مناص من أن تتآكل قدرة الفقراء على تحمل هذه التكاليف⁽²⁰⁾.

إلا إن عدداً من الأكاديميين أجمع على إن فكرة دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار في التعليم العالي جاءت نتيجة الطلب الاجتماعي المتزايد على الالتحاق بالجامعات، وعدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية العامة الراغبين بالالتحاق بالتعليم العالي، وإن الأمر لا يتعلق بعدم المقدرة على الإيفاء بمتطلبات السوق بل ينبع من سياسة المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في قطاع التعليم العالي بما يعكس إيجاباً على خطط التنمية، وإن الجامعات الخاصة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني بعدة طرق، أهمها تشغيل أعداد كبيرة من العاملين سواء من الأكاديميين أو الإداريين، وإننا أضفنا إلى ذلك كلفة الدراسة المرتفعة في الخارج وارتفاع معدل النمو السكاني أدركنا ضرورة تأسيس المزيد من الجامعات بدل التوجه إلى الخارج، وإن أكبر تحد يواجه القائمين على تأسيس وإدارة الجامعات الخاصة هو التوفيق والمواءمة بين تحقيق الربح المادي وتوفير تعليم جامعي متميز يلبي احتياجات المجتمع ويواكب مستجدات العصر ومتطلباته، إن تحقيق هذا الشرط كفيل بازدياد الطلب على الالتحاق بهذه الجامعة دون غيرها، فضلاً عن توفير العناصر الكفيلة بنجاح العملية التعليمية من تأهيل لأعضاء هيئة التدريس وكفاءاتهم وتوفير المكتبات والمراجع ووسائل الاتصالات العالمية بمصادر المعلومات وغير ذلك من وسائل واحتياجات.

إن دخول القطاع الخاص في إطار منظم ونوعي مراقب هو الفرصة التي يجب أن تشجعها الحكومة، وإنه يجب أن ينظر إلى الربح في أي مؤسسة خاصة كمسألة مشروعة وضرورية للاستمرار، فلا يمكن لأي مؤسسة خاصة إن تستمر وتتوسع وترتقي كمياً ونوعياً دون تحقيق أرباح معقولة ومقبولة تساعدها على الاستمرار والاستثمار في متطلبات التوسع المستقبلي، ولكن هناك فرق كبير بين الربح الذي تقتضيه طبيعة خدمة رأس المال المستثمر وبين التجارة في مرفق العلم دون الاهتمام بنوعية التعليم والضوابط التعليمية (21) من قبل القطاع الخاص والعام نظراً للفائدة الكبيرة التي يأتي بها من خلال تحسين نوعية التعليم والتدريب وتعزيز فرص الحصول على فرص عمل بعد التخرج.

وإنه مهما أمكن للدولة من توفير مؤسسات التعليم العالي الحكومية، ومهما كانت سعة استيعاب هذه المؤسسات فإن الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية العامة تجعل عدم إمكانية الاستيعاب ظاهرة شبه عالمية، لذلك فإن التوجه العالمي صار ينحو نحو تحريك القطاع الخاص للقيام بدور في العملية التعليمية في ظل السياسات العالمية لجعل القطاع الخاص المحرك الأساسي للاقتصاد القومي ولعملية الاستثمار.

وبالعمل على دعوة القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال وذلك بإنشاء كليات وجامعات خاصة، وإلى تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لذلك..

وهنا يجب أن يكون التعاون جلياً بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين لوضع السياسات والوسائل وتنفيذها بهدف الاستفادة القصوى من مخرجات الثانوية العامة بتأهيلهم تأهيلاً عالياً متجاوباً مع احتياجات السوق النوعية والكمية، ولكي يتحقق فيما بعد التوظيف الذي تدعو إليه عملية التنمية فإن وضع خطة لتوفير المهن ومن ثم فإن على هذه المؤسسات أن توجه جهودها أساسية ووثابة للبحث العلمي الجاد الهادف إلى مواجهة المشاكل المعاصرة في المجتمع لأن أهداف التعليم أسمى من قصرها على الوقوف مع مرحلة الثانوية العامة ولكي تتمكن المؤسسات الحكومية من تخفيف حالة اضطراب الأسرة وقلقها على أبنائها الذين قد لا تتوافر لهم فرص التعليم العالي الذي يوفر لهم فرصاً أعلى للعمل فالثانوية العامة لم تعد تقنع المؤسسات المعاصرة لاجتذاب مؤهليها للعمل في عصر تتزايد فيه الحاجة إلى الكوادر المؤهلة فنياً وتقنياً⁽²²⁾.

وبما أن مقاصد التعليم العالي مركزة في ثلاثة أشياء وهي نشر المعرفة وإجراء البحوث وخدمة المجتمع وعليه ينبغي التركيز على وضع ثمرات العلم في خدمة المؤسسات الإنتاجية وقطاعات المجتمع بشكل عام فإن العلاقة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي علاقة قوية إذ لا غنى لإحداها عن الآخر فالقطاع الخاص محتاج إلى إمكانيات المؤسسات التعليمية لتزويده بالموارد البشرية المدربة والكفوءة ومؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى فهم حاجات هذه القطاعات بصورة أكبر لتتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بتلك القطاعات والموائمة بين المقتضى الأكاديمي (العلم من أجل العلم) والمقتضى الذرائعي (العلم لخدمة أهداف تجارية وصناعية مرئية)...

وانطلاقاً من مفهوم إذا كان القرن العشرون هو قرن الشهادات فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن الكفاءات فقد أصبحت الشركات والمؤسسات تعطي قدراً أكبر من الاهتمام للكفاءة والخبرة لدى منتسبيها، وعليه فإن الممارسة والمهارة والخبرة العملية تعد اليوم أساساً لتقييم العاملين هذه العقلية المتغيرة والمتطورة التي يفكر بها القطاع الخاص هي التي حتمتها في الواقع ظروف ومتغيرات السوق والعولمة والتنافس والحاجة إلى البقاء⁽²³⁾. فللقطاع الخاص والأعمال بشكل عام نظرتة إلى قضية مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، لاسيما وقد تردد أن رجال الأعمال يشكون من عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة، ومن أن مناهج التعليم لا تلبي احتياجات الأسواق من الأيدي العاملة⁽²⁴⁾.

وعليه فإن وزارة التربية والتعليم لا تستطيع وحدها تحقيق معادلة ربط التعليم بسوق العمل، فلا بد من إشراك كافة شرائح المجتمع في العملية، لأن مؤسسات المجتمع وعالم العمل شركاء أساسيون في أداء مهمة التربية والتعليم، وعليهم جميعاً التعاون وتنسيق الجهود في إعداد الأجيال لمختلف الأدوار والأعمال التي تتطلبها عملية التنمية بكافة جوانبها وأبعادها المختلفة... بغية تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية شاملة وناجحة.

ولابد من تغيير مناهج وبرامج التعليم والتدريب، والتركيز على تكنولوجيا المعلومات كأساس، بحيث تتماشى مع المتغيرات العالمية والثورة التكنولوجية التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين، وتتلاءم مع احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات العلمية المختلفة⁽²⁵⁾.

❖ رابعاً: إستراتيجية التعليم في العراق وسبل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة

إن واقع التعليم في العراق بمؤسساته التعليمية المختلفة و بإيجابياته وسلبياته يتطلب الارتقاء بـ(التعليم والتدريب)، بما يمكنه من خدمة المجتمع وتقديم البلد ومواكبة مسيرة التطور في العالم المتقدم بعد سنوات من العزلة.

إن تجديد النظام التعليمي أمر لا غنى عنه لجعل العراق بلدًا مزدهراً وناجحاً ومسالمًا، وظهور عراق من هذا النوع سيسهم بصورة نشطة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والاتصال والثقافة وسيعود بالخير على المنطقة ككل وعلى العالم بأسره، فالعراق يملك إمكانيات ضخمة وموارد طبيعية هائلة يمكن أن تستثمر في التعليم والعلوم والثقافة، وستؤدي مردودها في إثراء ثروة العراق المتمثلة في موارده البشرية⁽²⁶⁾.

إن العراق الذي كان سابقاً يقدم لمواطنيه تعليماً ابتدائياً شاملاً أصبح يفتقر حتى لأساسيات العملية التعليمية، وأصبح الأطفال يتركون المدارس بأعداد كبيرة من أجل العمل وكسب أموال تساعد أسرهم التي تعاني تحت وطأة عقوبات

اقتصادية صارمة فرضتها الأمم المتحدة بسبب الغزو العراقي للكويت في العام 1990. وأصبح 67 في المائة فقط من أطفال العراق في سن السادسة يلتحق بالمدارس... وهذا يعني أن كل ثلاثة أطفال في سن السادسة في العراق يذهب اثنان فقط إلى المدرسة بعد أن كان أكثر من 90 في المائة من أطفال العراق يلتحقون بالمدارس عند الوصول لسن السادسة أواخر العام 1990 قبل فرض العقوبات⁽²⁷⁾.

جدول (3)

المؤشرات التعليمية في العراق

معدل القيد الإجمالي للمراحل 2001			معدل القيد الإجمالي للمراحل 1980			معدل الأمية % من 15 فما فوق		
العليا	الثانوية	الابتدائية	العليا	الثانوية	الابتدائية	2002	1990	
*	*	*	11.6	75.6	119.1	34	43	ذكور
17.5	47.1	111.4						
*	*	*	5.6	37.7	107.4	76	67	إناث
9.5	29.1	91.3						
						2.24	1.56	◇
0.52	0.48	0.62	0.50	0.82	0.90			□

<p>✱ البيانات لعام 2000</p> <p>◇ دليل المساواة بين الجنسين في الأمية</p> <p>□ دليل المساواة بين الجنسين في التعلم</p>

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، أبو ظبي، أيلول، 2004، ص

ص 253-257.

ويقدر معدل الأمية من عمر 15 سنة فأكثر بـ 43% بين الذكور و 67% بين الإناث عام 1990 أما في عام 2002 فقد انخفض المعدل للذكور إلى 34% وارتفع إلى 76% بين الإناث أما بالنسبة لدليل المساواة بين الجنسين في الأمية الذي يقيس معدل الأمية بين الإناث إلى معدل الأمية بين الذكور ويتضح فرق النسبة ففي عام 1990 كان 1.56 بينما ارتفع إلى 2.24 عام 2002، لاحظ جدول (3)⁽²⁸⁾.

أما معدلات القيد الإجمالي للمراحل الثلاثة فقد تراجعت عدا المرحلة العليا ونلاحظ الفرق بين الجنسين حيث إن معدلات القيد الإجمالية للذكور هي أعلى من الإناث بصورة عامة، ويبدو إن فجوة النوع الاجتماعي في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي قد انخفضت من 0.90 و 0.50 إلى 0.62 و 0.48 على عكس المرحلة (الثالثة) العليا، أما دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الذي يقيس القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد الإجمالي للذكور عموماً فهو يقدر بأكثر من 0.50 عدا مرحلة الثانوية عام 2001 فيقدر بـ 0.48 وكما هو موضح في جدول (3).

وبعد أن كان النظام التعليمي في العراق من أكثر النظم تقدماً في العالم العربي قبل عام 1990، بيد أن هذا النظام تدهور تدهوراً كبيراً نتيجة الحروب التي تورط فيها النظام السابق وما أعقبها من فرض عقوبات دولية على البلاد مما أدخلها في دائرة الإهمال والانعزال وأورث مشكلات ضخمة ما زالت البلاد تعانيها في الوقت الحالي، وقد تفاقمت الأوضاع نتيجة أعمال التدمير والنهب والتعطيل لمؤسسات الدولة، والتي وقعت منذ شهر مارس 2003م في أعقاب سقوط العاصمة بغداد وانهار النظام السياسي ودخول القوات الأمريكية والبريطانية للبلاد.

وسنعرض النظام التعليمي القائم حتى الآن في العراق . والذي يشابه كثيراً مثيله في معظم الدول العربية . والذي نتوقع أن لا يتغير في هيكله العام في المدى القريب لاستقراره منذ زمن طويل ومسايرته مع برامج التعليم العالمية التي تدعو لزيادة مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي لأطول مدة ممكنة وتناغمه مع برامج «التعليم للجميع» التي تتخذها منظمة اليونسكو شعاراً عالمياً لها⁽²⁹⁾، فمباني المدارس العراقية تحتاج لإصلاحات عاجلة، وأن نحو 55% من المدارس لا تستطيع تقديم خدمة تعليمية جيدة بسبب الحالة المتداعية للمباني، وتظهر تقديرات وزارة التعليم العراقية إن ثمانية آلاف مدرسة تحتاج إصلاحات إنشائية وإن هناك حاجة لبناء خمسة آلاف مدرسة جديدة.

وتعمل بعض المدارس وقتين أو ثلاث أوقات يومياً لاستيعاب التلاميذ، و إن نقص المياه وسوء حالة الصرف الصحي وعدم توفر معدات مناسبة وقلة عدد المدرسين كلها عوامل تساهم في تزايد معدلات التسرب من التعليم، وتراجع كفاءة التدريس بسبب تكديس الفصول وغياب صيانة ونقص الكتب المدرسية وأدوات الكتابة والورق، وإن هناك حاجة أيضاً لأموال لتمويل أغراض مثل تدريب المدرسين، وبنفق صندوق الأمم المتحدة للطفولة بعضاً من أمواله الخاصة لسد بعض العجز، وتحاول اليونسيف مع منظمات إغاثة أخرى الحد من تسرب التلاميذ من التعليم والمساعدة في تمويل إصلاح المباني المتداعية وتوفير مستلزمات وكتب دراسية جديدة⁽³⁰⁾.

بالنسبة لهيكل النظام التعليمي فتمتد الدورة التعليمية الرسمية في العراق إلى 12 سنة منها 6 سنوات إلزامية لمرحلة التعليم الابتدائي، الذي يبدأ من عمر ست سنوات، يتبعها 3 سنوات للمرحلة المتوسطة، ثم 3 سنوات لمرحلة التعليم الثانوي، الذي ينقسم إلى ثانوي عام علمي أو أدبي وثانوي مهني صناعي أو زراعي أو تجاري، وهناك أيضاً معهد المعلمين ومدة الدراسة فيه 5 سنوات بعد التعليم المتوسط.

ويمكن للطلاب الذين يهون المرحلة الثانوية ويحصلون على مؤهلات الحد الأدنى للمتابعة أن ينضموا مباشرة إلى الجامعات أو المعاهد الفنية التي تمتد الدراسة فيها لمدة أربع سنوات كحد أدنى، ويستطيع طلاب معهد المعلمين وكذلك طلاب الثانوي المهني بأنواعه الذين يحصلون على درجات ممتازة في الامتحانات النهائية أن يلتحقوا بالكليات والجامعات لمتابعة تعليمهم العالي.

أما التعليم غير الرسمي فيشمل مراكز محو الأمية، وقد أطلقت الدولة عام 1978م حملة شاملة للقضاء الإجمالي على الأمية، حيث توجب على كل مواطن في الفئة العمرية ما بين 15 سنة إلى 45 سنة أن يلتحق بمراكز محو الأمية لإنهاء الصف الرابع من تعلم القراءة والكتابة والحساب.

وكان نتيجة هذه الحملة أن انخفضت نسبة الأمية في الفئة العمرية من 15 سنة إلى 45 سنة من 48% عام 1978م إلى 9.19% في عام 1987م، وبسبب فعالية هذه الحملة منحت اليونيسكو خمس جوائز للعراق، وفي الوقت الحاضر، تصل نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الرجال 71% ومن النساء 45%⁽³¹⁾.

ويستأثر التعليم في العراق باهتمام كافة الطبقات على حد سواء لما يشكله من مصدر اطمئنان على مستقبل الأبناء وارتقاء بعقليتهم العلمية، وهناك إقبال شديد على التعليم العالي من قبل الشباب الطموح، إلا إن هناك كارثة تنتظر التعليم الجامعي في بلاد الرافدين، وبسبب ازدياد أعداد الطلبة في الجامعات العراقية وبطريقة غير مدروسة فقد حدثت مشكلة عدم قدرة الدوائر الحكومية من استيعاب أعداد المتخرجين فضلا عن عدم وجود مشاريع اقتصادية يمكن أن تسهم في استيعاب الأعداد الهائلة من الخريجين الشباب وقد أدى ذلك إلى بلورة جديدة لصورة العمل، حيث تقدمت بعض المهن والأعمال سلم الدرجات المهنية، بينما تراجع البعض الآخر مما أدى إلى حدوث انفصال في بعض الأحيان، بين العمل المنتج، والحصول على الثروة بينما حدث العكس مع أشكال أخرى للعمل غير المنتج وغير الشريف وحدث الصراع بين قيم العلم والثقافة والقيم المادية التي راحت تنقش وتفرغ نفسها لتحدد علاقة الفرد بالعمل، ولعل أهم ما أفرزته هذه النقاط هو الصورة السلبية للتعليم والمهن التعليمية التي تحتل الأماكن الأخيرة في سلم اهتمامات الشباب بسبب المردودات الاقتصادية الضعيفة التي يحصلون عليها فيما بعد ولم يقتصر ذلك على الطلبة الجدد الذين يدخلون الجامعات اليوم بل تعدته لأساتذة الجامعات الذين خرجوا من العراق بعد أن وجدوا أنفسهم أمام خيارات ترك المهنة التعليمية والعمل في مهن لا تتناسب وضعهم الاجتماعي والأخلاقي، أو السفر والتغريب عن الوطن والأهل⁽³²⁾، وتتضمن المشكلات والقضايا الكبرى لمؤسسات التعليم العالي ما يلي⁽³³⁾:

- * عدم كفاية البنية التحتية والتسهيلات، كالمختبرات والمكتبات.
- * عدم كفاية المعدات، في كليات الهندسة والعلوم والمعاهد الفنية.
- * الحاجة إلى إنشاء قنوات اتصال بين الكليات في العراق والجامعات الأجنبية.
- * ضعف العلاقة بين التعليم العالي وخريجيه وسوق العمل.
- * الحاجة إلى مراجعة شاملة لأنظمة الإدارة للتعليم العالي، بما في ذلك تكييف المناهج ومحتويات الفصول الدراسية لمواكبة تغيرات الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، ويجب وضع خطة إستراتيجية للتأكد من أن الجامعات ستؤدي دور الوسيط في عملية التحول الديمقراطي، وضمان وصول الجميع إلى مواقعهم حسب جدارتهم، ووفق أسس مهنية وليس أسس سياسية.
- * تخفيض الدعم الحكومي للطلبة، وتشجيع القطاعين العام والخاص على الاضطلاع بدورهم في دعم التعليم العالي، والتعجيل بإجراء مشروعات وإصلاحات اقتصادية لتخفيف الضغوط التي يعيشها المجتمع وتؤثر في تطوره العلمي.

ولابد من تبني إستراتيجية جديدة لتنمية القوى البشرية تقوم على تطوير مؤسسات التعليم والتدريب وعلى التزام قوي بالاستثمار الكافي والمستدام في تنمية الموارد البشرية، ولا شك أن هناك حاجة ماسة الآن لبرنامج تأهيل وإعادة بناء للمعاهد والمرافق اللازمة لتقديم التعليم غير الرسمي وتشجيع الأميين على الانخراط في برامج معرفة القراءة والكتابة خاصة وقد فات البلاد الكثير بسبب الظروف التي مرت بها، حتى إن الأمية أصبحت منتشرة لا بين الكبار ولكن بين من هم في سن التعلم والدراسة بسبب ارتفاع نسب التسرب من التعليم وتدهور الظروف الاقتصادية بسبب الحروب المتكررة التي ضيقت ثروات البلاد⁽³⁴⁾.

ولابد من تحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية للاقتصاد مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في البرامج التعليمية والتدريبية التأهيلية للموارد البشرية، وإن الإستراتيجية الجديدة بالتأكيد ستواجه تحدياً كبيراً وصعوبات في تطوير مؤسسات ومناهج التعليم والتي تسهم بشكل كبير في تمكين القوى البشرية وتحقيق تنمية شاملة مستدامة في العراق.

✳ خامساً: الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

1- إن التعليم وارتفاع المستوى التعليمي للسكان يساعد على توسيع الخيارات والقدرات التي تمكن الإنسان من ممارسة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية إذ يمثل التعليم الأساس في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

2- إن ضعف الاستثمار في التعليم والتدريب وانخفاض نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي وبطء تزايد عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية يؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم ورداعته وبالتالي انخفاض الإنتاجية وتزايد الفقر وضعف معدلات النمو الاقتصادي، فهو استثمار (التعليم) له عائد اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي.

3- وبناء على ما سبق فإن ما يزيد من تحديات العملية التنموية هو تسرب الأطفال من المدارس وتفشي الأمية بين الكبار أضف إلى ذلك التفرقة بين الجنسين (النوع الاجتماعي) في التعليم.

4- إن نمو القطاع الخاص يشكل القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل، و للوصول إلى التنمية الشاملة وإن ضعف وتراجع قطاع التعليم الخاص هو ما يعكس ضعف اقتصاد المعرفة وعدم القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة وبالتالي عدم قدرة البلد على المنافسة الاقتصادية.

5- إن ضعف الصلة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات المجتمعية وكذلك عدم ارتباط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، تؤدي إلى ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

6- إن مؤسسات التعليم والتدريب في العراق تتطلب الارتقاء فهي من الضعف بما لا يمكن أن يخدم المرحلة الحالية وبوأكب التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادي والاجتماعية الجديدة، ولا يوازي ما يملك من إمكانيات ضخمة

وموارد طبيعية هائلة يمكن أن تستثمر في مجال العلوم والثقافة، نتيجة ضعف مخرجات التعليم (النوعية والكمية) وعدم الموائمة مع احتياجات سوق العمل وضعف دور القطاع الخاص في البرامج التعليمية والتدريبية التأهيلية للموارد البشرية والاقتصادية.

المقترحات

1- بما إن أهمية التعليم وخطورته تزايدت مع التقدم الحاصل في اقتصاد المعرفة لذلك لابد من اتخاذ إجراءات فورية وفاعلة لرفع كفاءة مؤسسات التعليم والمتعلمين ولابد من تعزيز قدرات البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا لدعم قدرة البلاد على المنافسة والتوجه نحو اعتماد الموارد البشرية المدربة والمؤهلة بعَدها ركيزة أساسية في عملية التنمية والعمل على تطويرها بهدف تلبية احتياجات القطاعات التنموية وتخطيط الاستثمار في التعليم على نحو متكامل لكافة مراحل التعليم والتدريب وعلى أن تتضمن عمليات التخطيط اعتبارات التنمية القائمة على مبدأ الاستدامة.

2- تكثيف الجهود لرفع معدلات النمو الاقتصادي واستخدام التكنولوجيا والارتقاء بمستوى التعليم حتى يتحقق النمو والتنمية الشاملة، وإطلاق طاقات المجتمع وتوظيفها في خدمة النمو والتنمية من خلال إعادة النظر في تنمية الموارد البشرية ومؤسسات ومناهج التعليم وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بقطاع التعليم، الأمر الذي سيؤثر إيجاباً على النمو والازدهار و تعزيز القوة الاقتصادية حيث إن تدهور مستوى التعليم يعدّ من الأسباب الرئيسة لفشل تحقيق التنمية المستدامة.

3- التركيز على جودة مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب (النوعية والكمية) من خلال رفع مستوى الأداء والانجاز وتحديث مؤسسات التعليم وتطوير البنى التحتية والمؤسسية للنظام التعليمي والاستمرار في تنمية الموارد البشرية وعلى أن يكون الهدف من العملية التعليمية هو تنمية الإنسان وتوسيع خياراته أولاً.

4- تبني إستراتيجية لتنمية مستدامة تهدف إلى توسيع قاعدة المتعلمين وتحقيق أعلى نسبة ممكنة من خلال ضمان إلزامية التعليم ما قبل التعليم الجامعي لجميع من هم في سن التعليم و ضمان مجانيته، وتمكين الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم دون تمييز الذكور على الإناث.

5- ضرورة التفاعل بين مؤسسات التعليم والتدريب المختلفة والمؤسسات المجتمعية و القطاع الخاص بهدف رفع مستوى كفاءة المؤسسات التعليمية أولاً وتلبية احتياجات القطاعات الأخرى من الكوادر البشرية والبحوث التطبيقية.

الهوامش والمصادر

1- البنك الدولي، الفقر، على موقع الانترنت

2- البنك الدولي، التعليم والتدريب، <http://www.albankaldawli.org>

<http://www.albankaldawli.org> \ <http://wbln0018> على موقع الانترنت

في :

الربط بين البرامج التربوية والاقتصادية لعلاج خلل تركيبة سوق العمل لتتماشى مع الثورة التكنولوجية لا بديل عن تغيير مناهج التعليم ، صفحة من الانترنت بدون عنوان.

4- سالم توفيق النجفي، ابراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد26، 2001، ص 73.

5- الطاهر لبيب، "التنمية الاجتماعية واتجاهات في البلدان العربية" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2000، 253 ، ص 47.

6- محمد مصطفى موسى، خطط تطوير التعليم حتى عام 2020 في دولة الامارات، جريدة البيان على موقع الانترنت <http://www.alsaha.com>

7- حمد الفحيلة، مخرجات التدريب لا نجد تفاعلا وظيفيا هل يمكن تدريب الشباب إلى القطاع الخاص، جريدة الرياض، 26 ذو الحجة 1424 العدد 1304 السنة39، السعودية، على موقع الانترنت <http://www.alriyadh.com>

8- سوسن عثمان عبد اللطيف، "التنمية المحلية، القضايا الأساسية النماذج الحالات"، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1994، ص 276.

9- المصدر نفسه، ص 274-275.

10- لمزيد من التفاصيل انظر ، دغيم، احمد علي، "الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة"، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص 109-112.

11- الشراكة مع القطاع الخاص محور مهم دعمه الألمان، 2005، عدد رقم1177، صفحة من الانترنت بدون عنوان.

12- ألا سكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "أثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة ألا سكوا" مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 26 أغسطس-4 سبتمبر، 2002، 2002/18 / E ESCWA /ENR. الأمم المتحدة، 2002.

13- سالم توفيق النجفي، ابراهيم مراد الدعمة، مصدر سابق، ص73-74.

14- أندرو ناتسيوس، الصحة والتربية عنصران أساسيان في خطة المعونة الخارجية الجديدة، الوكالة الامريكية <http://www.usinfo.state.gov> للتنمية الدولية، على موقع الانترنت

15 - شريف دلاور، التحديات العشرة التي تواجه الاقتصاد المصري، على موقع الانترنت،
<http://www.cipe.org>

16 . توصيات الفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة عالمية الشباب، الشباب والبطالة، موقع الشبكة الفلسطينية
لتشغيل الشباب، على موقع الانترنت
<http://www.p-yen.net>

17- تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة 2003، الجمعية العامة، 26-اب-2003، على موقع
<http://www.un.org> الانترنت،

18- أندرو ناتسيوس، مصدر سابق.

وفاء مطالقة، التعليم العالي في الأردن انجازات وطموحات، ميدل ايست اونلاين، 14/3/2003، على 19-
<http://www.middle-east-online.com> موقع الانترنت

20- نادر فرجاني، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، مركز المشكاة، مصر، فبراير، 2000،
<http://www.almishkat.org> على موقع الانترنت

21- وفاء مطالقة، مصدر سابق.

22- مصطفى المعمرى، التعليم والتدريب أفضل استثمار عماني يجب ان يوجه في اعداد الانسان، ورقة عمل،
غرفة تجارة وصناعة عمان، اويال، عمان، من الانترنت.

23- مصطفى المعمرى، لابرز دور الحكومة في تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم العالي،
راوية البوسعيدي ترعى افتتاح مشغل بعنوان (الشراكة والتعاون)، من الانترنت.

24- القطاع الخاص له دور أساسي ، مصدر سابق.

25- القطاع الخاص له دور أساسي، مصدر سابق.

26- احمد أبو زيد محمد، التعليم في العراق، المعرفة شهرية تربوية ثقافية، العدد 122 وجمادي الأولى
<http://www.almarefah.com> 1426هـ على موقع الانترنت

27- اليونيسيف "انهيار نظام التعليم العراقي، جريدة السفير، 15/6/2000 على موقع الانترنت
<http://www.assafir.com>

28- صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ابو ظبي، أيلول، 2004.

29- احمد أبو زيد محمد، مصدر سابق.

30 -اليونيسيف "انهيار نظام التعليم العراقي، جريدة السفير، 2000/6/15 على موقع الانترنت <http://www.assafir.com>

31- احمد أبو زيد محمد، مصدر سابق.

32-حسن السوداني، كي لاتتكر المأساة : ملاحظات عن التربية والتعليم في العراق على موقع <http://www.inciraq.com> الانترنت

33- احمد أبو زيد محمد، مصدر سابق.

34- المصدر نفسه.

George(1981>Returns to education:an updated international - Psacharopoulos
p.329. ،comparison.Comparative Education

- ، world Development Report 2000/2001 world Bank ، World Bank

2000. ،Washington D.C.

رقم الصفحة	الموضوع
5	تقديم
9	الفصل الأول مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول النمرور الآسيوية
44	الفصل الثاني البطالة في العراق : الواقع والانعكاسات
84	الفصل الثالث الاستثمار في التعليم مدخل لدعم عملية التنمية الشاملة المستدامة

دعوة للمشاركة

يسر مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية أن يعلن عن رغبته في التعاقد مع الباحثين من الأساتذة

الأكاديميين وذوي الاختصاص وفقاً للآلية الآتية :

1. يقدم الباحث طلباً لكتابة دراسة أو بحثاً في موضوع معين يتناسب وأهداف المركز مشفوعاً بملخص عن الموضوع .
 2. يلتزم المركز بالرد على الطلب خلال فترة أسبوعين من تاريخ تقديمه .
- يتعهد المركز في حالة قبول طلب الباحث القيام بالأمر الآتية :
- التعاقد مع الباحث بالشكل الذي يُتفق عليها لاحقاً .
 - يسعى المركز إلى تسهيل حصول الباحث على المصادر التي تعينه في كتابة بحثه مما يتوفر في مكتبة المركز أو على شبكة الانترنت .
3. يلتزم الباحث باتباع أساليب البحث المتفق عليه علمياً .
 4. بالنسبة إلى الدراسات المقدمة إلى المركز يجب أن لا تقل عدد صفحاتها عن (40) صفحة، أما البحوث فيجب أن لا تقل عن (15) صفحة وتكون مطبوعة بالكمبيوتر وترسل ثلاث نسخ بالإضافة إلى (CD) .
 5. تقدم الدراسة خلال مدة يُتفق عليها مع إدارة المركز لا تزيد بكل الأحوال عن ثلاثة أشهر، وشهرين بالنسبة للبحث.
 6. يُراعى في البحث أو الدراسة المقدمة الأمور الآتية:
 - أن لا تكون الدراسة أو البحث قد نشر سابقاً أو قدم للنشر في مكان آخر .
 - تكتب أسماء الباحثين وعناوين وظائفهم ودرجتهم العلمية.
 - يُقدم ملخص للبحث أو الدراسة باللغة العربية وباللغة الإنكليزية.
 7. يكون من حق المركز حصراً نشر وتوزيع البحث أو الدراسة وكافة طبعاته.
 8. تقدم طلبات البحوث والدراسات في مقر المركز، أو للبريد الإلكتروني للمركز أو البريد الخاص بمدير المركز.
 9. يؤمن الباحث طريقة الاتصال المناسبة مع إدارة المركز .

طُبعت بمطبعة مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

العنوان: العراق - كربلاء المقدسة- حي الضباط مقابل جامعة كربلاء

هواتف مدير المركز

07702756305

07801021563

07903453517

www.fcdrs.com

ahmedbahid@yahoo.com

2006

